بسم الله الرحمان الرحيم

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الرباط، في .....

المخطط التشريعي للحكومة

2016- 2012

(مسودة)

مايو 2012

مسودة

الفهرس

تقديم 03

المرجعية والأهداف 04

منهجية إعداد المخطط 05

الأولويات 07

الاجراءات والتدابير المواكبة 09

اليات الاعداد والتتبع والتنفيذ والتقييم 10

المحاور الرئيسية 12

خلاصة 124

مسودة

تقديم:

تعتبر النصوص التشريعية والتنظيمية إحدى الأدوات الأساسية لتنزيل مضامين الدستور وتنفيذ البرنامج الحكومي بصفة عامة. كما أن حسن أداء الحكومة يرتبط ارتباطا وثيقا بقدرة هذه الأخيرة على إخراج النصوص القانونية اللازمة في الوقت المناسب، مع توخي الجودة لكي تكون هذه النصوص قادرة على تحقيق الأهداف المنتظرة منها بالفعالية والنجاعة المطلوبين.

وهذه المسألة تزداد أهمية وراهنية بالنظر للظرفية الحالية التي تتميز بكون دستور يوليوز 2011 جاء بمجموعة من الحقوق والمفاهيم والمؤسسات الجديدة التي يجب أن تجد لها امتدادا في المنظومة التشريعية الوطنية، كما رتب آجالا لعرض مشاريع القوانين التنظيمية على المصادقة خلال الولاية التشريعية الحالية.

كما أن تنفيذ البرنامج الحكومي يستدعي التعجيل باعتماد عدد كبير من النصوص القانونية الجديدة وتحيين أو اعادة النظر في القوانين القديمة، وهو ما يستدعي رفع وتيرة الإنتاج التشريعي مع تحسين جودة النصوص,

لذلك، ووعيا منها بما للبعد التشريعي من أهمية على مستوى الإصلاح والتحديث والحكامة، وإدراكا منها لكون تحقيق الأهداف المسطرة للعمل الحكومي على المستوى التشريعي يستدعي العمل وفق مقاربة حديثة تعتمد البرمجة وعقلنة المساطر وتحديث آليات العمل وتأهيل المصالح القانونية والموارد البشرية المكلفة بإنتاج النصوص القانونية، فقد افردت الحكومة في برنامجها -ولأول مرة- حيزا يتعلق بالمخطط التشريعي.

المرجعية والأهداف

إن الولاية التشريعية الحالية تعتبر ولاية تأسيسية بامتياز، بالنظر لخصوصية هذه المرحلة والالتزامات التي رتبها الدستور على مستوى القوانين التنظيمية. لذلك، فإن المرجعية الأساسية للمخطط التشريعي للحكومة تتجلى في التنزيل الديموقراطي السليم والتشاركي للمقتضيات الدستورية، وغايته إرساء منظومة تشريعية تؤسس لنظام متين للحكامة الجيدة، ولسلوك جديد قائم على الشفافية وتحديد المسؤوليات وسيادة القانون، والصرامة في ربط المسؤولية بالمحاسبة، والمساواة في الحقوق والواجبات والمناصفة وتكافؤ الفرص، وتشكل إطارا مساعدا ومحفزا على نجاعة وفعالية مختلف السياسات العمومية والقطاعية، وضمان استدامتها، والتوزيع العادل لثمارها على عموم المغاربة.

وانسجاما مع هذه المرجعية. فإن المخطط التشريعي يهدف إلى ما يلي :

1. توضيح الرؤية بالنسبة لكافة المتدخلين في العمل التشريعي وتمكينهم من برمجة دقيقة وواضحة للنصوص التشريعية خلال الولاية الحالية.
2. تحديد الأولويات ومنهجية إعداد مشاريع القوانين وآليات التتبع وتقييم العمل الحكومي في مجال إعداد النصوص.
3. إخراج جميع القوانين التنظيمية خلال الولاية التشريعية الحالية، وفق ما ينص عليه الفصل 86 من الدستور،
4. اعتماد القوانيين الأخرى المنصوص عليها في الدستور وعلى رأسها تلك المرتبطة بمؤسسات الحكامة،
5. ملاءمة المنظومة القانونية الوطنية مع مقتضيات وروح الدستور الجديد مع الحرص على تحديث صياغتها.
6. الإسراع باعتماد القوانين الأخرى ذات الأولوية وفق البرنامج الحكومي،
7. اعتماد النصوص القانونية التي تندرج ضمن الالتزامات الدولية للمغرب في الوقت المحدد، خاصة ما يتعلق ببرنامج التقارب التشريعي والالتزامات الأخرى مع الشركاء الاقتصاديين الدوليين.
8. الرفع من جودة النصوص القانونية بغية تحقيق مزيد من الوضوح والاستقرار في المنظومة القانونية، وجعل هذه الاخيرة إحدى الدعامات الأساسية لتعزيز دولة الحق والقانون، ولتحسين تنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني.

منهجية إعداد المخطط

إن نجاح المخطط التشريعي يقتضي اتباع منهجية تشاركية دقيقة لتعبئة جميع الفاعلين، وضمان مساهمتهم في إثراء النقاش، وتحقيق الغاية التي من أجلها تم اعتماد المخطط، وهي التنزيل الديمقراطي للدستور. وتتجلى الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة فيما يلي:

1. على مستوى الإعداد:

لتجميع المعطيات حول النصوص القانونية والتنظيمية الجديدة التي يستلزمها تنفيذ السياسات القطاعية والنصوص التي تستدعي المراجعة، طلب بواسطة دورية رئيس الحكومة من مختلف الوزارات إمداد رئاسة الحكومة بمخططاتها التشريعية والتنظيمية. وقد تم تجميع وتنقيح وترتيب مشاريع النصوص الواردة في هذه المخططات، وفق الأولويات، في مصفوفة تشكل أساس البرنامج التشريعي للحكومة.

وفي مرحلة ثانية، تمت دراسة مختلف مشاريع المخططات التشريعية القطاعية دراسة أولية من طرف لجنة مختصة، وذلك للتداول حول منهجية اعداد النصوص والبرمجة الزمنية والأثر المالي والتدابير المواكبة الواجب اتخاذها لتسريع وتيرة العمل التشريعي وتحسين جودة النصوص.

2. على مستوى اعتماد المخطط:

بعد الانتهاء من مرحلة الإعداد، تمت إحالة مشروع المخطط على أعضاء الحكومة لإبداء رأيهم بخصوصه.

وبعد مراجعة مشروع المخطط التشريعي، تم تقديمه أمام مجلس الحكومة والتداول بشأنه واعتماده، وذلك خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ .....

واعتبارا لكون هذا المخطط يهم كافة المتدخلين في العمل التشريعي، وتماشيا مع المقاربة التشاركية المعتمدة في إعداد المخطط، فقد تقرر عرضه على لجنتي التشريع بمجلسي النواب والمستشارين.

3. على مستوى إعداد مشاريع النصوص القانونية:

فيما يخص الإعداد والصياغة، ينبغي التمييز بين نوعين من النصوص:

- القوانين التي لها طابع قطاعي صرف والتي يرجع أمر إعدادها إلى وزارة معينة على أن تسهر على نهج مقاربة تشاركية مع كافة المعنيين.

- القوانين التي لها طابع أفقي أو مهيكل أو التي تكتسي صبغة استراتيجية، هذه القوانين يتم إعدادها وفق منهجية خاصة تتمثل في تعيين لجنة، يترأسها وينسق أشغالها وزير القطاع الأقرب من حيث الاختصاص إلى موضوع مشروع القانون المعني بالأمر ، تحت إشراف رئيس الحكومة. وتقوم اللجنة بتلقي آراء جميع الفاعلين المعنيين من مجتمع مدني وهيئات مهنية وسياسية وغيرها وفق الشكليات التي تلائم موضوع مشروع النص التشريعي. ومن بين مشاريع القوانين التي ستخضع لهذه المنهجية القانون التنظيمي المتعلق المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، والقانون التنظيمي المتعلق بكيفيات وشروط ممارسة حق الإضراب، و القانون التنظيمي المتعلق بالجهات والجماعات الترابية الأخرى وغيرها.

وكيفما كانت طبيعة مشروع النص، فإنه يجب الحرص على ثلاث نقط منهجية أساسية وهي:

أولا: احترام المنهجية التشاركية خلال المحطات الرئيسية لإعداده وصياغته، وذلك عن طريق ما يلي:

- استشارة المؤسسات الدستورية ذات الاختصاص.
- استشارة القوى السياسية والنقابات والجمعيات المهنية والمجتمع المدني حسب نوعية وطبيعة كل نص قانوني،
- فتح النقاش العمومي في وسائل الإعلام واللقاءات الدراسية،
- تمكين المواطنين من الادلاء باقتراحاتهم بخصوص مشاريع القوانين باستعمال التكنولوجيا الحديثة، من خلال اعتماد بوابة إلكترونية خاصة بذلك.
- التجاوب مع المجتمع المدني الذي منحه الدستور الجديد الحق في المساهمة في التشريع عبر تقديم الملتمسات.

واعتبارا للدور المركزي للمؤسسة التشريعية في تنزيل البرنامج التشريعي، فإن الحكومة تلتزم بالتفاعل الايجابي مع كل مبادرات هذه المؤسسة بما في ذلك المبادرات التشريعية للمعارضة.

ثانيا: الحرص على تزامن إعداد القوانين مع نصوصها التنظيمية وذلك تحقيقا للتكامل والانسجام بينها ولتسريع دخولها حيز التطبيق، بعد اكتمال مسطرة المصادقة عليها .

ثالثا: إتباع الأساليب والتقنيات التشريعية الحديثة خلال مراحل إعداد النص من قبيل دراسة الجدوى والأثر والتقييم والبرمجة الزمنية والتدوين والتجميع، والتي من شأنها تحسين جودة متن النصوص، وتسهيل تداولها، لضمان حسن تنزيلها.

الأولويات

لقد تم التأكيد في البرنامج الحكومي على أن تنزيل مقتضيات الدستور هو مسلسل إصلاحٍ عميق للدولة، وتجديد لوظائفها وتطوير لبنيتها، وتأهيل لأدوارها وإرساء لقواعد التلاؤم والتكامل والتعاون بين مؤسساتها، لكسب تحديات الحكامة الجيدة والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. لذلك، فإن تنزيل مقتضيات الدستور يكتسي أبعادا متعددة تقتضى تدبيرا تشاركيا في صياغة وبلورة استحقاقاته، يجمع الأغلبية والمعارضة وعموم مكونات المجتمع في إطار تفاعلي مشترك، والارتكاز على تأويل ديموقراطي، واعتماد توقع زمني وفق أولويات واضحة على مدى السنوات الخمس المقبلة.

ويتمثل أهم هذه الأبعاد في إصدار القوانين التنظيمية والعادية وفق برمجة تشريعية مضبوطة تعطي الأولوية للقوانين ذات الطبيعة المهيكلة كالقوانين التنظيمية الخاصة بعمل الحكومة والتعيينات والقضاء والأمازيغية والمالية ولجان تقصي الحقائق. ويأتي بعد ذلك بعد مؤسساتي يتجلى في إرساء مجموع مؤسسات الحكامة والنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة والديموقراطية التشاركية وحماية حقوق الإنسان، فضلا عن ملاءمة المؤسسات القائمة مع مقتضيات الدستور الجديد ذات الصلة بتوسيع اختصاصاتها، أو مراجعة تركيبتها وأدوارها وعلاقاتها بباقي المؤسسات الدستورية.

أما البعد الآخر في هذا الورش الدستوري فيهم السياسات العمومية والقطاعية اللازم اعتمادها وإطلاقها أو تطويرها لتنزيل ما جاء به الدستور من حقوق وحريات ومقتضيات المواطنة الفاعلة، وما نص عليه من واجبات ومسؤوليات، وهي تشريعات ومؤسسات وسياسات يمثل البرنامج الحكومي خريطة طريق لتدقيق مسلسل تنزيلها.

واعتبارا لما سبق، حددت الأولويات كما يلي :

- **أولا : مراعاة الاستحقاقات الاساسية** كقانون المالية والقوانين الانتخابية.

- **ثانيا: إعطاء الأسبقية للقوانين التي يرتبط بها سير المؤسسات** كالقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب السامية والقانون التنظيمي المتعلق بقواعد تنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها وحالات التنافي وقواعد الحد من الجمع بين المناصب و القواعد الخاصة بتصريف الحكومة المنتهية مهامها للأمور الجارية ،

- **ثالثا إخراج القوانين التنظيمية و العادية الأخرى الواردة في الدستور والمرتبطة باستكمال البناء الديمقراطي، وإرساء مؤسسات الحكامة** وحماية حقوق الإنسان، وخاصة النصوص المتعلقة بالقضاء

والأمازيغية والمالية والجهوية ولجان تقصي الحقائق وممارسة حق الإضراب و تقديم الملتمسات والعرائض إلى السلطات العمومية.

- **رابعا وضع النصوص التشريعية التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتحديث الاقتصاد:** ويندرج ضمن هذا الإطار مراجعة كل من القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، و المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية وميثاق الاستثمار، والنصوص المتعلقة بالمقاولة الصغرى والمتوسطة، ومعالجة صعوبة المقاولة وغيرها.

- **خامسا:** إخراج النصوص القانونية الاخرى التي يعتمد عليها تنفيذ السياسات القطاعية للحكومة.

وفي جميع الأحوال، فبعد المصادقة على المخطط التشريعي ستعطى انطلاقة أشغال تحضير جميع مشاريع القوانين التنظيمية والعادية التي جاءت في الدستور، مع تعيين الجهات المسؤولة على ترأس أشغال الإعداد والجدولة الزمنية لإعداد مشاريع هذه النصوص.

مسودة

الاجراءات والتدابير المواكبة

لقد فتح الدستور الجديد ورشا تشريعيا غير مسبوق، بالنظر إلى الالتزامات التي رتبها في الفصل 86 الذي نص على أن القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور، تعرض وجوبا على المصادقة خلال الولاية التشريعية الحالية، وكذلك اعتبارا لعدد المؤسسات الدستورية الواردة فيه، وأخيرا من حيث ضرورة ملاءمة جانب مهم من الترسانة القانونية الوطنية مع المقتضيات الدستورية، ضمانا لتنزيل أحكامها تنزيلا ديمقراطيا سليما.

ويطرح تنفيذ هذا الورش تحديا على ثلاثة مستويات:

- المستوى الأول، يرتبط باحترام الآجال الدستورية بالنسبة للقوانين التنظيمية، والسهر على إخراج القوانين الأخرى المتعلقة بالمؤسسات الدستورية في الوقت المناسب،
- المستوى الثاني يتعلق بسلوك منهجية تضمن التنزيل الديمقراطي والتشاركي للمقتضيات الدستورية،
- والمستوى الثالث يتعلق بإنتاج نصوص قانونية ذات جودة عالية.

ووعيا منا بكون توخي جودة النصوص وتحديث المنظومة القانونية مطلب أساسي، على مستوى تحسين الحكامة وتعزيز الحقوق والحريات، وتحسين جاذبية الاقتصاد الوطني وتنافسيته، فإن المخطط التشريعي يضم مجموعة من الإجراءات المواكبة في هذا الاتجاه، وخاصة :

- وضع 30 منصب شغل جديد تحت تصرف الأمانة العامة للحكومة لتوظيف مستشارين قانونيين،للإسهام في رفع القدرات التشريعية لمختلف القطاعات الحكومية,
- اعتماد التقنيات الحديثة التي تعمل على تحسين جودة الإنتاج التشريعي، كالبرمجة التشريعية على المدى المتوسط والبعيد، ودراسة الجدوى والأثر والتقييم والتدوين وغيرها من التقنيات الحديثة،
- إعداد دليل يوضح ويبسط قواعد إعداد وصياغة النصوص القانونية ومساطر العمل التشريعي،
- تنمية قدرات الأطر والكفاءات والمصالح المكلفة بالشؤون القانونية المشتغلة بالأمانة العامة للحكومة، وبمختلف القطاعات الوزارية، وتزويدها بالوسائل اللازمة لجعل ورش الإصلاحات التشريعية قادرا على مواكبة السياسات العمومية التي تعتزم الحكومة تنفيذها.

اليات الاعداد والتتبع والتنفيذ والتقييم والتحيين

حرصا على احترام البرمجة والمنهجية المسطرتين في هذا المخطط التشريعي، سيتم اعتماد آلية لتتبع تقدم أشغال انجاز مشاريع القوانين، وفق البرنامج الزمني المحدد، والتأكد باستمرار من مراعاة مبادئ الشراكة والانفتاح على الفاعلين المعنيين والمجتمع المدني. وتتجلى هذه الآلية في ملئ جدول للتتبع بشكل دوري يتضمن المعلومات التالية:

التقرير الدوري لتتبع تقدم إنجاز المخطط التشريعي:					
القطاع:			الفصل		السنة
مشروع النص	الأشغال المنجزة	الأشغال المتبقية	نسبة تقدم الانجاز	أسباب التأخر عند الاقتضاء	الإجراءات المتخذة لتدارك التأخير

وسيتم تحليل المعلومات المتوصل بها بشكل دوري على مستوى رئاسة الحكومة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان سير أشغال تنفيذ المخطط التشريعي وفق ما هو مسطر له.

كما سيتم تحيين المخطط سنويا بإضافة المشاريع الجديدة وإسقاط المشاريع المنجزة. ولأجل ذلك سيطلب من كل القطاعات الحكومية إمداد رئيس الحكومة بالمشاريع الجديدة نهاية كل سنة، قبل متم نونبر، في جدول على الشكل التالي:

جدول تحيين المخطط التشريعي القطاعي					
القطاع			السنة		
المشروع	الأهداف	الشركاء	المنهجية	اجل الأنجاز	ملاحظات

المحاور الرئيسية

تتوزع أهم مشاريع النصوص الواردة في المخطط التشريعي للحكومة حول خمسة محاور، وهي:

1. القوانين التنظيمية الواردة في الدستور،
2. تحيين وملاءمة القوانين المتعلقة بمؤسسات الحكامة القائمة.
3. القوانين المتعلقة بالمؤسسات الجديدة للحكامة ،
4. الاجراءات والتدابير التشريعية التي تهدف إلى ملاءمة القوانين الجارية مع أحكام الدستور ؛
5. نصوص تتعلق بتنفيذ السياسات القطاعية تطبيقا للبرنامج الحكومي (الملحق).

وسنتوقف فيما يلي عند أهم القوانين التي تندرج ضمن كل محور.

مسودة

- **المحور الأول : القوانين التنظيمية .**

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
1	القانون التنظيمي القاضي بتحديد القواعد المتعلقة بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها وحالات التنافي وقواعد الحد من الجمع بين المناصب و القواعد الخاصة بتصريف الحكومة المنتهية مهامها للأمور الجارية	الامانة العامة للحكومة	رئاسة الحكومة	دجنبر 2012	إشراك الوزارات الأخرى المعنية (الشؤون العامة والحكامة، الاقتصاد والمالية، ...)
2	القانون التنظيمي المتعلق بتحديد انتخاب وتنظيم وسير المجلس الأعلى للسلطة القضائية والمعايير المتعلقة بتدبير الوضعية المهنية للقضاة ومسطرة التأديب	وزارة العدل والحريات وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة العدل والحريات	2013	- الاستناد على توصيات وخلاصات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة. - يتعلق الأمر بنسخ وتعويض الظهير رقم 1.57.223 بتاريخ 27 شتنبر 1957.
3	القانون التنظيمي المتعلق بتحديد قواعد تنظيم المحكمة الدستورية وسيرها والإجراءات المتبعة أمامها ووضعية أعضائها وكذا شروط وإجراءات تطبيق الفصل 133 المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين	المجلس الدستوري وزارة العدل والحريات الامانة العامة للحكومة	وزارة العدل والحريات الامانة العامة للحكومة	نهاية 2012	يتعلق الأمر بتعديل القانون التنظيمي رقم 29-93 كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 98-8 والقانون التنظيمي رقم 49-07)
4	القانون التنظيمي المتعلق بتحديد تأليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتنظيمه وصلاحياته وكيفيات تسييره	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	رئاسة الحكومة الامانة العامة للحكومة	نهاية 2013	- يتعلق الأمر بملائمة القانون التنظيمي رقم 09-60 مع مقتضيات الدستور الجديد. - استشارة السلطات الحكومية المعنية.

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
5	القانون التنظيمي المتعلق بقانون المالية، يحدد طبيعة المعلومات والوثائق والمعطيات الضرورية لتعزيز المناقشة البرلمانية حول مشروع قانون المالية.	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الاقتصاد والمالية	نهاية 2012	- تنظيم ندوة مع المؤسسة التشريعية حول الموضوع. - دراسة مقترحات الجمعيات النشيطة في ميادين النوع الاجتماعي والشفافية .
6	القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة	وزارة العدل والحريات وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	وزارة العدل والحريات	2013	- الاستناد على توصيات وخلاصات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة - يتعلق الأمر بنسخ وتعويض الظهير بمثابة قانون رقم 1-74-467.
7	القانون التنظيمي المتعلق بالجهات والجماعات الترابية الأخرى: - شروط تدبير الجهات والجماعات الترابية الأخرى لشؤونها بكيفية ديمقراطية، وعدد أعضاء مجالسها، والقواعد المتعلقة بأهلية الترشيح، وحالات التنافي، وحالات منع الجمع بين الانتدابات، وكذا النظام الانتخابي، وأحكام تحسين تمثيلية النساء داخل المجالس المذكورة ؛ - شروط تنفيذ رؤساء مجالس الجهات ورؤساء مجالس الجماعات الترابية الأخرى لمداولات هذه المجالس ومقرراتها، طبقا للفصل 138 ؛	وزارة الداخلية اللجنة الاستشارية للجهوية الموسعة	وزارة الداخلية	2013	- تشكيل لجنة موسعة لإعداد هذا المشروع تتكون من السلطات الحكومية المعنية (الداخلية، اللجنة الاستشارية للجهوية الموسعة، الاقتصاد والمالية، الوظيفة العمومية، السكنى والتعمير وسياسة المدينة، التربية الوطنية والتعليم العالي الصحة والأمانة العامة للحكومة. - يمكن تقسيم هذه المقتضيات قانونين تنظيميين يخص الأول الجهوية الموسعة فيما يخص الثاني الجماعات الترابية الأخرى.

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
	- شروط تقديم العرائض المنصوص عليها في الفصل 139، من قبل المواطنات والمواطنين والجمعيات؛ - الاختصاصات الذاتية لفائدة الجهات والجماعات الترابية الأخرى، والاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة والاختصاصات المنقولة إليها من هذه الأخيرة طبقا للفصل 140؛ - النظام المالي للجهات والجماعات الترابية الأخرى ؛ - مصدر الموارد المالية للجهات وللجماعات الترابية الأخرى، المنصوص عليها في الفصل 141؛ - موارد وكيفيات تسيير كل من صندوق التأهيل الاجتماعي وصندوق التضامن بين الجهات المنصوص عليها في الفصل 142 ؛ - شروط وكيفيات تأسيس المجموعات المشار إليها في الفصل 144؛ - المقتضيات الهادفة إلى تشجيع تنمية التعاون بين الجماعات، وكذا الآليات الرامية إلى ضمان تكييف تطور التنظيم الترابي في هذا الاتجاه ؛ - قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدإ التدبير الحر، وكذا مراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال وإجراءات المحاسبة.				

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
8	القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب	وزارة التشغيل والتكوين المهني وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة وزارة العدل والحريات وزارة الداخلية	وزارة التشغيل والتكوين المهني	2012	استشارة المركزيات النقابية والمنظمات المهنية للمشغلين .
9	القانون التنظيمي المتعلق بتحديد طريقة تسيير لجان تقصي الحقائق	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	نهاية 2012	استشارة المؤسسة التشريعية (عقد ندوة في الموضوع).
10	القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق المواطنات والمواطنون في تقديم ملتمسات في مجال التشريع وعرائض إلى السلطات العمومية	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	الدورة الربيعية 2013	اشراك هيئات المجتمع المدني عن طريق تقديم مذكرات.

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
11	القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في مجال التعليم وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.	وزارة التربية الوطنية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر. وزارة الاتصال. وزارة الوظيفة العمومية. وزارة الثقافة. وزارة الداخلية وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وزارة العدل والحريات. وزارة الصحة المعهد الملكي للثقافة الامازيغية	رئاسة الحكومة	دجنبر 2013	تشكيل لجنة موسعة من أجل توسيع الاستشارة العمومية بخصوص هذا المشروع.
12	القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية وبتحديد صلاحياته وتركيبته وكيفيات سيره.	المجلس الأعلى للتعليم وزارة التربية الوطنية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر. وزارة الاتصال. وزارة الثقافة.	وزارة الثقافة.	دجنبر 2013	تشكيل لجنة موسعة من أجل توسيع الاستشارة العمومية بخصوص هذا المشروع.

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
		المعهد الملكي للثقافة الامازيغية معهد الدراسات والأبحاث للتعريب. المجتمع المدني			
13	القانون التنظيمي المتعلق بقواعد سير مجلس الوصاية	الديوان الملكي الامانة العامة للحكومة	الديوان الملكي	--	عرض الأمر على جلالة الملك لتعيين اللجنة التي سيتم تكليفها بإعداد هذا المشروع.

مسودة

- **المحور الثاني : مراجعة القوانين المتعلقة بالمؤسسات القائمة الخاصة بحماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديموقراطية التشاركية .**

الرقم الترتيبي	المؤسسة	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
1	المجلس الوطني لحقوق الإنسان	المجلس الوطني لحقوق الإنسان المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وزارة العدل والحريات. وزارة الداخلية. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون. الأمانة العامة للحكومة	الديوان الملكي أو تشكيل لجنة خاصة		يقترح تشكيل لجنة موسعة تضم الجهات المعنية من أجل إعداد النص.
2	مؤسسة الوسيط	مؤسسة الوسيط المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وزارة العدل والحريات. وزارة الداخلية. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة. الأمانة العامة للحكومة	الديوان الملكي أو تشكيل لجنة خاصة		يقترح تشكيل لجنة موسعة تضم الجهات المعنية من أجل إعداد النص.

الرقم الترتيبي	المؤسسة	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
3	مجلس الجالية المغربية بالخارج	مجلس الجالية المغربية بالخارج وزارة الشؤون الخارجية والتعاون. الوزارة المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج. الأمانة العامة للحكومة	الديوان الملكي أو تشكيل لجنة خاصة		يقترح تشكيل لجنة موسعة تضم الجهات المعنية من أجل إعداد النص.
4	الهيئة العليا للإتصال السمعي البصري	الهيئة العليا للإتصال السمعي البصري وزارة الإتصال	تشكيل لجنة خاصة	2014	يقترح تشكيل لجنة موسعة تضم الجهات المعنية من أجل إعداد النص.
5	مجلس المنافسة	مجلس المنافسة الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	رئاسة الحكومة	2012	إشراك الوزارات الأخرى ذات الصلة
6	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها وزارة العدل والحريات. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والأمانة العامة للحكومة	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	2012	إشراك المجتمع المدني وخاصة الجمعيات النشيطة في الميدان.

الرقم الترتيبي	المؤسسة	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
7	المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي	المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وزارة التربية الوطنية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر. وزارة التشغيل والتكوين المهني. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الأمانة العامة للحكومة.	تشكيل لجنة خاصة	2013	يقترح تشكيل لجنة موسعة تضم الجهات المعنية من أجل إعداد النص.

- **المحور الثالث: إقامة المؤسسات والهيئات الجديدة لحماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة والتنمية البشرية والمستدامة والديموقراطية التشاركية:**

الرقم الترتيبي	المؤسسة	الجهات المعنية بإعداد مشروع القانون	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
1	هيئة المناصفة ومكافحة كافة أشكال التمييز	وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والأسرة . المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان. وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.	وزارة التنمية الإجتماعية والتضامن والاسرة .	2012	- إعداد أرضية للمشروع (أنجزت بتاريخ يونيو 2012) - دعوة هيئات المجتمع المدني المختصة لتقديم مذكرات في الموضوع (تمت بتاريخ 26 يونيو 2012) - إحداث لجنة مشتركة بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة العدل والحريات للمتابعة (التواصل بين الوزارات جاري) - إحداث لجنة علمية مشتركة للبث في مذكرات المجتمع المدني - تنظيم ندوة بمشاركة الأمانة العامة للحكومة و جمعيات المجتمع المدني المختصة وخبراء ذوي الاختصاص للتداول في خلاصات عمل اللجنة العلمية - اجتماع اللجنة العلمية واللجنة بين قطاعية والأمانة العامة للحكومة للتدقيق والصياغة النهائية - قديم مشروع القانون وإحالته على مسطرة

الرقم الترتيبي	المؤسسة	الجهات المعنية بإعداد مشروع القانون	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
					المصادقة
2	المجلس الاستشاري للأسرة و الطفولة	وزارة التنمية الإجتماعية والتضامن والاسرة . وزارة الشباب والرياضة. المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.	وزارة التنمية الإجتماعية والتضامن والاسرة .	2012	- إعداد أرضية (أنجزت بتاريخ 06 يونيو 2012) - دعوة هيئات المجتمع المدني المختصة لتقديم مذكرات في الموضوع (تمت بتاريخ 26 يونيو 2012) - إحداث لجنة بين قطاعية مشتركة بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة العدل والحريات ووزارة الشباب والرياضة للمتابعة (التواصل بين الوزارات جاري) - إحداث لجنة علمية بانخراط اللجنة بين قطاعية للبث في مذكرات المجتمع المدني - تنظيم ندوة مشتركة بين قطاعية بحضور جمعيات المجتمع المدني المختصة وخبراء ذوي الاختصاص للتداول في خلاصات عمل اللجنة العلمية - اجتماع اللجنة العلمية واللجنة بين قطاعية

الرقم الترتيبي	المؤسسة	الجهات المعنية بإعداد مشروع القانون	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
					والأمانة العامة للحكومة للتدقيق والصياغة النهائية - تقديم مشروع القانون وإحالته على مسطرة المصادقة.
3	المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي	وزارة الشباب والرياضة. وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. الأمانة العامة للحكومة. وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والأسرة . وزارة الداخلية.	وزارة الشباب والرياضة أو وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.	2014-2013	- إشراك هيئات المجتمع المدني النشيطة في مجالات الشباب خاصة - مع إسناد الإشراف لأحدى الوزارتين. - أرضية مشتركة في الموضوع في طور الانجاز - سيتم البدء في استشارة الجمعيات ابتداء من شهر شتنبر 2012.

- **المحور الرابع : الاجراءات والتدابير التشريعية التي تهدف إلى ملاءمة القوانين الجارية مع أحكام الدستور.**

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
1	إصدار قانون يحدد القواعد المتعلقة بصفة خاصة بتأسيس المنظمات النقابية وأنشطتها وكذا معايير تخويلها الدعم المالي للدولة وكيفيات مراقبة تمويلها	وزارة التشغيل والتكوين المهني. وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة. وزارة الاقتصاد والمالية وزارة العدل والحريات وزارة الداخلية	وزارة التشغيل والتكوين المهني.	2012	- يتعلق الأمر بنسخ وتعويض الظهير رقم 1-57- 119 ج ر بتاريخ 16 يوليوز 1957. - استشارة المركزيات النقابية.
2	ملاءمة التشريعات الحالية مع مقتضيات الفصل 20 من الدستور الخاص بحماية الحق في الحياة.	وزارة العدل والحريات المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان	وزارة العدل والحريات	2014	يدخل هذا الإجراء في إطار مراجعة القانون الجنائي
3	ملاءمة التشريعات الحالية المتعلقة بتحديد شروط ممارسة حريات الاجتماع والتجمهر والتظاهر السلمي.	وزارة الداخلية. وزارة العدل والحريات المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان	وزارة الداخلية.	2014	يدخل هذا الإجراء في إطار مراجعة قوانين الحريات العامة

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
4	ملاءمة التشريع الحالي المتعلق بتأسيس الجمعيات،	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وزارة العدل والحريات وزارة الداخلية . المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان الأمانة العامة للحكومة.	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وزارة الداخلية	2012	في طور الإنجاز
5	ملاءمة التشريعات الحالية فيما يخص شروط تسليم الأشخاص المتابعين أو المدانين لدول أجنبية وشروط منع حق اللجوء.	وزارة العدل والحريات المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان وزارة الداخلية . وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	وزارة العدل والحريات	2014	
6	ملاءمة التشريع الحالي المتعلق بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة مع أحكام الفصل 35 من الدستور .	وزارة الاقتصاد والمالية. وزارة العدل والحريات. وزارة التجهيز والنقل. وزارة الداخلية.	وزارة الاقتصاد والمالية وزارة التجهيز والنقل.	يونيو 2014	بتشاور بين القطاعات الحكومية المدبرة للملك العمومي
7	ملاءمة التشريعات الحالية مع أحكام الفصل	مجلس المنافسة.	وزارة الشؤون العامة	2014-2012	تعالج هذه المقتضيات في إطار

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
	36 من الدستور المتعلق بالمعاقبة على المخالفات المتعلقة بحالات تنازع المصالح وعلى استغلال التسريبات المخلة بالتنافس النزيه، والمخالفات ذات الطابع المالي، واستغلال مواقع النفوذ والامتياز ووضعيات الاحتكار والهيمنة، وباقي الممارسات المخلة بمبادئ المنافسة الحرة والمشروعة في العلاقات الاقتصادية	وزارة الشؤون العامة والحكامة. وزارة الاقتصاد والمالية. الأمانة العامة للحكومة.	والحكامة		القوانين المتعلقة بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها والهيئة المغربية لسوق الرساميل ومجلس المنافسة
8	ملاءمة القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات مع أحكام الباب العاشر من الدستور فيما يخص الاختصاصات الجديدة المسندة إليه.	المجلس الأعلى للحسابات وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الشؤون العامة والحكامة	وزارة الاقتصاد والمالية	2013	مراجعة القانون رقم 62-99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية
9	إصدار القانون المتعلق بمسطرة محاكمة أعضاء الحكومة المسؤولين جنائيا أمام محاكم المملكة عن الجنح والجنايات التي ارتكبوها أثناء ممارستهم لمهامهم	الأمانة العامة للحكومة. وزارة العدل والحريات الشؤون العامة والحكامة الامانة العامة للحكومة	رئاسة الحكومة الامانة العامة للحكومة	2013	إشرك مؤسسات وهيئات الحكامة ذات الصلة
10	إجبارية التصريح بالممتلكات والأصول من لدن المسؤولين العموميين المنتخبين	وزارة الاقتصاد والمالية المجلس الأعلى للحسابات	الأمانة العامة للحكومة.	2014	إعداد قانون جديد موحد يتعلق بإجبارية التصريح بالممتلكات ونسخ

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
	والمعينين.	وزارة الشؤون العامة والحكامة وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة. الأمانة العامة للحكومة.			جميع المقتضيات المخالفة.
11	ملاءمة التشريع الجنائي مع أحكام الفصلين 22 و23 من الدستور الخاصين بالضمانات الأساسية المتعلقة بقواعد المحاكمة العادلة، ومعاقبة جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان.	وزارة العدل والحريات المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان	وزارة العدل والحريات	2014	يدخل هذا الإجراء في إطار مراجعة قانوني المسطرة الجنائية والمسطرة المدنية.
12	ملاءمة التشريع الجنائي الحالي مع أحكام الفصل 24 من الدستور المتعلق بحماية الحياة الخاصة وسرية الاتصالات الشخصية.	وزارة العدل والحريات المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان	وزارة العدل والحريات	2014	يدخل هذا الإجراء في إطار مراجعة القانون الجنائي
13	ملاءمة التشريع الجنائي الحالي مع أحكام الفصل 109 من الدستور بشأن معاقبة محاولة التأثير على القضاة بكيفية غير مشروعة.	وزارة العدل والحريات	وزارة العدل والحريات	2014	يدخل هذا الإجراء في إطار مراجعة القانون الجنائي

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
14	ملاءمة التشريعات الحالية مع أحكام الفصول 117 إلى 128 من الدستور المتعلق بحقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة.	وزارة العدل والحريات	وزارة العدل والحريات	2014	يدخل هذا الإجراء في إطار مراجعة قانوني المسطرة الجنائية والمسطرة المدنية.
15	إصدار قانون يتعلق بحق المواطنين في الحصول على المعلومات وحماية مصادرها	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة. وزارة الداخلية وزارة الإتصال إدارة الدفاع الوطني. وزارة العدل والحريات الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها الأمانة العامة للحكومة ...	لجنة مشتركة بين الوزارات برئاسة وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	2012	- إعداد الصيغة الأولية لمشروع القانون بمشاركة مختلف القطاعات الممثلة في اللجنة، - التعاون مع المؤسسات الدولية لإعداد مشروع قانون يحترم المعايير والقواعد المعمول بها دوليا - تقديم ومناقشة المشروع مع منظمات المجتمع المدني والهيئات المعنية في إطار التشاور والتعاون؛ - إعداد الصيغة النهائية لمشروع القانون؛ - الاستشارة مع مختلف القطاعات الوزارية بشأن الصيغة النهائية؛ - مسطرة المصادقة.
16	إصدار قانون بتحديد قواعد تنظيم وسائل الإعلام العمومية ومراقبتها والاستفادة منها مع	وزارة الاتصال	وزارة الاتصال	2013	يعالج في إطار مراجعة القانون رقم 03-77 المتعلق بالاتصال السمعي

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
	احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية للمجتمع	الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري. متعهدي الاتصال في القطب العمومي الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة			البصري
17	إصدار قانون يحدد شروط وكيفيات مشاركة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية وكذا في تفعيلها وتقييمها.	وزارة الداخلية. وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.	وزارة الداخلية.	الدورة الربيعية 2014	من مخرجات الحوار الوطني تم إعداد أرضية الحوار.
	مشاركة مغاربة العالم في الانتخابات				

الرقم الترتيبي	طبيعة النص وموضوعه	الجهات المعنية بإعداده	الجهة المشرفة على إعداده	تاريخ إعداد المشروع	ملاحظات منهجية
18	التشريعية (تنزيل المقتضيات الدستورية في هذا الإطار)	وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج المجلس الاستشاري للمغاربة المقيمين بالخارج	وزارة الداخلية	2013	مقاربة تشاركية
19	إصدار ميثاق المرافق العمومية	وزارة الوظيفة العمومية الداخلية الاقتصاد والمالية وزارة الشؤون العامة والحكامة	وزارة الوظيفة العمومية	2012	- إنجاز دراسة في الموضوع؛ - إعداد دفتر المواصفات الخاصة؛ - إحداث لجنة مشتركة بين الوزارات للإشراف على إعداد المشروع؛ - تقديم ومناقشة المشروع مع المنظمات الهيآت المعنية والفرقاء الاجتماعيين؛ - العرض على مسطرة المصادقة.

- **المحور الخامس: النصوص المتعلقة بتنفيذ السياسات القطاعية تطبيقا للبرنامج الحكومي :**

علاوة على النصوص الواردة في الجداول أعلاه، فإنه قد تمت برمجة مجموعة من مشاريع القوانين ضمن مخططات العمل القطاعية في إطار تنزيل البرنامج الحكومي.
ويتضمن الجدول الملحق بهذه الوثيقة مصفوفة مشاريع هذه القوانين، مع بيان الجهات المعنية والبرمجة الزمنية ومنهجية الإعداد.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
إعداد إطار قانوني للابتكار يعرف مفهومي الابتكار والبحث التنموي وينظم إنشاء المقاولات المبتكرة برعاية الشركات الكبرى (Essaimage) وإنشاء المقاولات المبتكرة الناشئة ويحدد الامتياز الضريبي للنظام التعاقدي بين قطاعي الإنتاج ومؤسسات البحث	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة الاقتصاد والمالية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والاتحاد العام للمقاولات بالمغرب	أ) دراسة مقارنة للتشريعات الدولية، ب) إعداد مسودة للمشروع ج) عرض المشروع على الفاعلين من القطاع العام والخاص قصد الدراسة، د) تتبع المشروع بعد عرضه على مسطرة المصادقة	2013	النسخة النهائية جاهزة
مشروع القانون المغير والمتمم للقانون رقم 17.97المتعلق بحماية الملكية الصناعية والتجارية	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة (المكتب المغربي لحماية الملكية الصناعية والتجارية)	وزارة العدل وزارة الفلاحة وزارة الاقتصاد والمالية	أ) دراسة مقارنة للتشريعات الدولية، ب) إعداد مسودة للمشروع ج) عرض المشروع على الفاعلين من القطاع العام والخاص قصد الدراسة، د) تتبع المشروع بعد عرضه على مسطرة المصادقة	2013	مشروع القانون يوجد حاليا في طور الدراسة مع مصالح الأمانة العامة للحكومة.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مراجعة القانون 00-53 المتعلق بميثاق المقاولة الصغرى والمتوسطة	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	الوزارةالمكلفة بالشؤون العامة والحكامة، وزارة الاقتصاد والمالية، الاتحاد العام لمقاولات المغرب	أ) تحديد جميع الحوافز الجديدة التي طرأت على المستوى الوطني لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطةب) دراسة التجارب الدولية الجيدة الموجهة لهذا الصنف من المقاولات كاعتماد القانون الأمريكي أو الأوروبي المتعلق بالمقاولات الصغرى والمتوسطة معيارا قياسيا.ج) صياغة ميثاق جديد للمقاولة الصغرى والمتوسطة، على شكل مشروع قانون Small Business Act . د) تحديد التدابير التي يجب تفعيلها ومختلف الفاعلين المعنيين به.	2013	في طور الإنجاز من طرف الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
إعداد اطار قانونى ينظم "نقل ملكية المقاولات"	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	الوزارةالمكلفة بالشؤون العامة والحكامة، وزارة الاقتصاد والمالية، الاتحاد العام لمقاولات المغرب	أ) تحديد جميع الحوافز الضريبية والاجتماعية التي من شأنها تسهيل عملية "نقل ملكية المقاولات" اعتمادا على التجارب الدولية الجيدة المتبعة في هذا المجال .ب) صياغة إطار قانوني وضريبي محفز لتشجيع هذه العمليات.	2014	في هذا الاطار تم انجاز مجموعة من الورشات و الدراسات التمهيدية، من طرف الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة و شركائها، تتلخص فيما يلي: أ) إنجاز دراستين حول "نقل ملكية المقاولات".ب) تصميم و تطوير عرض " Moussanada Transmission" لدعم المقاولات في عمليات نقل ملكيتها.ج) بوابة إلكترونية ل"نقل ملكية المقاولات" في طور التصميم: www.transmission.ma

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
برنامج بداية : وضع إطار قانوني من أجل خلق المقاولة الذاتية "بداية"	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	الوزارةالمكلفة بالشؤون العامة والحكامة، وزارة الاقتصاد والمالية، الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، وزارة التشغيل والتكوين المهني، الاتحاد العام لمقاولات المغرب	أ) تحليل الوثائق المتعلقة بالمشروع على أساس العمل التمهيدي الذي قامت به الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة انطلاقا من التجربة الفرنسية. ب) صياغة إطار قانوني من أجل خلق المقاولة الذاتية "بداية"	2013	في طور الدراسة من طرف الوكالة الوطنية للنهوض بالمقاولة الصغرى والمتوسطة
مراجعة القانون رقم 19.94المتعلق بمناطق التصدير الحرة	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة الاقتصاد والمالية		2013	في طور الدراسة
تعديل وتتميم القانون رقم 96-24 المنظم لقطاع البريد والمواصلات، يتعلق بتقوية المنافسة وتنمية شبكات الاتصالات وتقوية دور الوكالة.	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	لجنة صياغة مشتركة	2013	المسودة قيد الدراسة بالأمانة العامة للحكومة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
تعديل وتتميم القانون رقم 96-24 المنظم لقطاع البريد والمواصلات، بنسخ بعض بنود المادة 29 والتي تهم اختصاصات الوكالة في مجال التشفير والتصديق الالكتروني.	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	لجنة صياغة مشتركة	2012	المشروع جاهز
مشروع "المدونة الرقمية"	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة العدل والحريات	صياغة النصوص بناء على دراسة	2013	في طور الإنجاز
تعديل وتتميم القانون رقم 96-24 المنظم لقطاع البريد والمواصلات، فيما يتعلق بالبريد	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة		إعداد دراسة لتعريف الخدمة الشمولية ولتحديد مجال النشاط البريدي بتنسيق مع بريد المغرب	2014	في طور الدراسة
مراجعة الإطار القانوني المنظم لأسواق الجملة	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة	أ) دراسة مقارنة للتشريعات الدولية، ب) إعداد مسودة للمشروع ج) عرض المشروع على الفاعلين من القطاع العام والخاص قصد الدراسة، د) تتبع المشروع بعد عرضه على مسطرة المصادقة	2014	في طور الدراسة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون لتنظيم وهيكلة التجارة	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة الداخلية،وزارة الإسكان والتعمير وسياسة المدينة،وزارة الفلاحة	أ) دراسة مقارنة للتشريعات الدولية،ب) إعداد مسودة للمشروعج) عرض المشروع على الفاعلين من القطاع العام والخاص قصد الدراسة،د) تتبع المشروع بعد عرضه على مسطرة المصادقة	2013	في طور الإنجاز
مشروع قانون لخلق الوكالة المكلفة بتطوير التجارة والتوزيع	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الشؤون العامة والحكامة	أ) دراسة مقارنة للتشريعات الدولية، ب) إعداد مسودة للمشروع ج) عرض المشروع على الفاعلين من القطاع العام والخاص قصد الدراسة، د) تتبع المشروع بعد عرضه على مسطرة المصادقة	2013	في طور الإنجاز

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
إعداد الإطار القانوني الجديد للاستثمار ونصوصه التطبيقية	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	الوكالة المغربية لانعاش الاستثمارات، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الشؤون العامة والحكامة، وزارة الطاقة والمعان، وزارة السياحة، والمراكز الجهوية للاستثمار	أ) إعداد دراسة من طرف لجنة بين الوزارارت المعنية ب) إعداد مسودة للمشروع ج) عرض المشروع على الفاعلين من القطاع العام والخاص قصد الدراسة، د) تتبع المشروع بعد عرضه على مسطرة المصادقة	2013	جاهز
مشروع قانون يتعلق بتوطين المقاولات	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة العدل والحريات، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الداخلية، الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب، الجمعية الوطنية للشركات المغربية ، هيأة الخبراء المحاسباتيين	أ) دراسة مقارنة للتشريعات الدولية،ب) إعداد مسودة للمشروعج) عرض المشروع على الفاعلين من القطاع العام والخاص قصد الدراسة،د) تتبع المشروع بعد عرضه على مسطرة المصادقة	2013	المسودة جاهزة تمت إحالتها على الوزارات والمؤسسات العمومية قصد ابداء الرأي بتاريخ 28 يونيو 2012

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يرمي إلى تتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة العدل والحريات، وزارة الاقتصاد والمالية، الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب، الجمعية الوطنية للشركات المغربية، هيأة الخبراء المحاسباتيين	أ) دراسة مقارنة للتشريعات الدولية، ب) إعداد مسودة للمشروع ج) عرض المشروع على الفاعلين من القطاع العام والخاص قصد الدراسة، د) تتبع المشروع بعد عرضه على مسطرة المصادقة	2012	المسودة جاهزة قيد الدراسة بالأمانة العامة للحكومة منذ 28 ماي 2012
مشروع قانون بتعديل مدونة التجارة ونصوصه التطبيقية (التقييد بالسجل التجاري بطريقة إلكترونية)	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة العدل والحريات، وزارة الاقتصاد والمالية، المكتب المغربي لحماية الملكية الصناعية والتجارية،	أ) دراسة مقارنة للتشريعات الدولية، ب) إعداد مسودة للمشروع ج) عرض المشروع على الفاعلين من القطاع العام والخاص قصد الدراسة، د) تتبع المشروع بعد عرضه على مسطرة المصادقة	2012	المسودة جاهزة قيد الدراسة بالأمانة العامة للحكومة بعد تحيين التوقيع منذ 14 ماي 2012

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون بتعديل القانون رقم 13.97 المتعلق بالمجموعات ذات النفع الاقتصادي	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة العدل والحريات، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الاقتصاد والمالية، الاتحاد العام للمقاولين بالمغرب	أ) دراسة مقارنة للتشريعات الدولية،ب) إعداد مسودة للمشروعج) عرض المشروع على الفاعلين من القطاع العام والخاص قصد الدراسة،د) تتبع المشروع بعد عرضه على مسطرة المصادقة	2013	في طور الدراسة
إعداد مشروع قانون يهم مراقبة الصادرات والواردات والنقل والوساطة والترانزيت للسلع ذات الاستعمال المزدوج، والخدمات ذات الصلة	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	الشؤون الخارجية والتعاون - الداخلية - الدفاع الوطني - الطاقة والمعادن - الصحة - الاقتصاد والمالية	تم وضع لجنة وزارية مكلفة بإنجارز هذا المشروع قانون . تم الإنتهاء من إعداد النسخة الأولى لهذا المشروع بالتنسيق مع خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي وذلك بدراسة القوانين الدولية الجاري بها العمل في مجال مراقبة المواد ذات الإستعمال المزدوج. النسخة النهائية لهذا المشروع ستكون جاهزة خلال شهر أكتوبر 2012 . شهر نونبر 2012: إعداد مشروع المرسوم الذي سيتخذ لتطبيق مشروع هذا القانون.	2014	يندرج هذا المشروع في إطار تطبيق التزامات المغرب الدولية المترتبة عن مقتضيات اتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة الكيميائية و البيولوجية و خاصة قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1540 و الذي يلزم جميع الدول بوضع نظام مراقبة المواد ذات الإستعمال المزدوج لمنع التجارة غير المشروعة لهذه المواد التي تدخل في صناعة المنتوجات ذات الإستعمال المدني أو العسكري. كما يهدف هذا المشروع قانون إلى تعزيز الأمن

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
					الوطني من خلال مراقبة واردات المواد ذات الإستعمال المزدوج.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مراجعة القانون رقم 89-13 المتعلق بالتجارة الخارجية ونصوصه التطبيقية	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	جميع القطاعات المعنية بمساطر الإستيراد والتصدير وكذا المتدخلة في مراقبة التجارة الخارجية وإنعاش الصادرات (الفلاحة والصيد البحري - الإقتصاد والمالية - الشؤون الخارجية والتعاوون - الصناعة التقليدية - الصحة - الطاقة والمعادن - التجهيز والنقل - الجمعيات المهنية المعنية بالتصدير والإستيراد)	إعداد تقرير حول المنهجية المتبعة لإنجاز هذه الدراسة.تشخيص المحيط الوطني والدولي المرتبط بالتجارة الخارجية المغربية وذلك بالإجتماع مع جميع القطاعات العمومية والهيئات المهنية المعنية بالتجارة الخارجية لتحديد احتياجات الفاعلين الاقتصاديين وكذا صعوبات تنفيذ المقتضيات الجاري بها العمل. إعداد تقرير حول تحليل مقارن لقوانين التجارة الخارجية ببعض البلدان. إنجاز تقرير المرحلة الثالثة والمتعلقة بصياغة مقتضيات مشروع القانون (شهر فبراير 2013).	2015	يهدف المشروع إلى ملاءمة النص مع التحولات التي عرفها مناخ التجارة الدولية والتزامات المغرب تجاه المنظمات الدولية وفي إطار اتفاقيات التبادل الحر. تم الإنتهاء من إنجاز المرحلة الأولى والثانية من هذه الدارسة.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مراجعة الظهير المنظم لمكتب معارض الدار البيضاء	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة الداخلية	توسيع اطار انجاز مهام المكتب ليشمل مجموع التراب الوطني.تأكيد دور المكتب كعنصر فاعل في الترويج لمختلف الاستراتيجيات القطاعية و خاصة فيما يتعلق بالتصدير. إدخال امكانية المساهمة في شركات لها علاقة مباشرة او غير مباشرة بالقطاع في المغرب و خارج المغرب. الدراسة انتهت والقانون في طور المراجعة حاليا	2012	ملائمته مع الدور المنوط به في استراتيجة تطوير المعارض الدولية.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
وضع الآليات القانونية و التنظيمية لتأطير قطاع تنظيم المعارض الدولية إدماج تسمية " معرض دولي" في قانون التجارة الخارجية	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة الداخلية، وزارة الشؤون الخارجية و التعاون	تعريف مفهوم " معرض دولي " " salon international " تعريف مفهوم " المركز الدولي للمعارض" international Parc d'exposition " إدخال مفهوم " الاعتراف الدولي بالمعارض" ادخال الاجراءات التحفيزية بخصوص قطاع تنظيم المعارض ادخال تدابير الرقابة و التصديق لتقييم قطاع المعارض	2013	تنظيم و تأطير قطاع تنظيم المعارض الدولية لتمكين المغرب من التموقع على الصعيد الافريقي و المتوسطي في هذا المجال
مشروع قانون يقضي بتحويل مكتب التسويق والتصدير إلى شركة مساهمة	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة الاقتصاد والمالية	تم إعداد المشروع وفق مقاربة تشاركية	2012	إعادة إدراج المشروع في مسطرة المصادقة بعد تحيينه.
مراجعة الظهير بمثابة قانون رقم 1.76.385 الصادر في 17 دجنبر 1976 المتعلق بالمركز المغربي لإنعاش الصادرات	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	وزارة الاقتصاد والمالية و وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	ملائمة الدور المنوط بهذا المكتب مع الاستراتيجية الجديدة للتصدير وذلك عبر : تركيبة المجلس الاداري لملائمته مع العرض التصديري الحالي وإمكانية فتح تمثيليات على المستوى الدولي والجهوي	يونيو 2013	لم يتم بعد الشروع في مراجعة الظهير بمثابة قانون رقم 1.76.385 الصادر في 17 دجنبر 1976

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يقضي بتحويل المجلس الوطني للتجارة الخارجية إلى مؤسسة عمومية	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	رئاسة الحكومة و وزارة الاقتصاد والمالية	دراسة أولية للمشروع من طرف لجن مشتركة في القطاع الخاص والعام لتدارس المشروع والياته التطبيقية في أفق إحداث مرصد وطني للتجارة الخارجية	2012	تحويل المجلس الوطني للتجارة الخارجية الى مؤسسة عمومية يفرض نفسه لأقلمة الاطار القانوني المحدث لهذه المؤسسة مع المهام الجديدة المنوطة بها.
مشروع تعديل القانون البنكي	وزارة الاقتصاد والمالية	بنك المغرب	منهجية تشاركية	2012	جاهز
مشروع قانون الهيئة المغربية لسوق الرساميل	وزارة الاقتصاد والمالية	الأمانة العامة للحكومة وبورصة الدار البيضاء ومجلس القيم المنقولة	اتباع المعايير الدولية في هذا المجال	2012	أحيل على البرلمان
مشروع قانون يقضي بإحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي	وزارة الاقتصاد والمالية	الأمانة العامة للحكومة	اتباع المعايير الدولية في هذا المجال من اجل احداث هيئة مستقلة لمراقبة قطاع التامين والاحتياط الجتماعي	2012	أحيل على الامانة العامة للحكومة
مشروع قانون يتعلّق بإعادة هيكلة مكتب الصرف	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الاقتصاد والمالية	تم تقديم المشروع لوزارة الاقتصاد والمالية قصد دراسته والمصادقة عليه	2012	مشروع قانون يهدف إلى إرساء مبادئ الحكامة الجيدة وذلك عن طريق خلق مجلس تداولي والهيآت المختصة المنبثقة عنه

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يتعلّق بعمليات الصرف	وزارة الاقتصاد والمالية	بنك المغرب والفاعلون الاقتصاديون	منهجية تشاركية	2012	تحيين النصوص التشريعية المتعلقة بنظام الصرف وتجميعها في قانون يلا ئم توجه اقتصاد السوق
مشروع قانون يتعلّق بإعادة تنظيم الصندوق المغربي للتقاعد	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة و الفاعلين الاجتماعيين	مقاربة تشاركية وتشاورية	2012	يكتسي اعتماد مشروع هذا القانون أهمية لكونه سيمكن الصندوق من الاستثمار في الأسهم غير المسعرة في البورصة بترخيص من الوزارة الوصية
مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 18-97 المتعلق بالقروض الصغرى	وزارة الاقتصاد والمالية	بنك المغرب ووكالة الشراكة من اجل التنمية والفدرالية الوطية لجمعيات السلفات الصغرى	منهجية تشاركية	2012	أحيل على البرلمان
مشروع قانون يتعلق بإقراض السندات	وزارة الاقتصاد والمالية	بورصة الدار البيضاء ومجلس القيم المنقولة والوديع المركزي	اتباع المعايير الدولية في هذا المجال	2012	أحيل على البرلمان

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يتعلق بالسوق الآجلة للأدوات المالية	وزارة الاقتصاد والمالية	بورصة الدار البيضاء ومجلس القيم المنقولة والوديع المركزي	اتباع المعايير الدولية في هذا المجال	2012	أحيل على البرلمان
مشروع يتعلّق بتعديل القانون المنظم لبورصة الدار البيضاء	وزارة الاقتصاد والمالية	بورصة الدار البيضاء ومجلس القيم المنقولة	منهجية تشاركية	2012	جاهز
مشروع قانون يقضي بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات	وزارة الاقتصاد والمالية	القطاعات الحكومية المعنية	مقاربة تشاركية مع الشركة المركزية لإعادة التأمين والجامعة المغربية لمقاولات التأمين وإعادة التأمين	2012	تطوير تغطية الوقائع الكارثية ووضع آليات تعويض ناجعة ومستمرة، بدل الاقتصار على عمليات التضامن المتخدة في ظروف استعجالية ودون تنظيم مسبق والتي أثبتت محدوديتها في مواجهة مخلفات هذه الوقائع.
مشروع قانون يتعلق باللأشخاص المعنويين والهيئات التي تدعو الجمهور للإكتتاب في أسهمها أو سنداتها	وزارة الاقتصاد والمالية	بورصة الدار البيضاء ومجلس القيم المنقولة	اتباع المعايير الدولية في هذا المجال	2012	أحيل على البرلمان
مشروع قانون تعديل القانون المنظم لهيئات التوظيف الجماعى فى القيم المنقولة و الذي يشمل صناديق الاستثمار المتداولة	وزارة الاقتصاد والمالية	بورصة الدار البيضاء ومجلس القيم المنقولة والوديع المركزي	اتباع المعايير الدولية في هذا المجال	2012	في طور الإعداد

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروعي قانونين : - الاول يتعلق بصناديق الاستثمار العقاري - الثاني يتعلق بشركات الاستثمار العقارية المتداولة	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة ووزارة الداخلية والأمانة العامة للحكومة والمستثمرون المؤسساتيون	منهجية تشاركية : التفاوض مع الشركاء الدوليين (البنك الدولي والبنك الافريقي) للحصول على مساعدة مالية وتقنية	2012	في طور الإعداد
مشروع قانون يتعلق بتعديل القانون المنظم لهيئات توظيف الأموال بالمجازفة	وزارة الاقتصاد والمالية	بورصة الدار البيضاء ومجلس القيم المنقولة	منهجية تشاركية	2012	أحيل على الامانة العامة للحكومة
مشروع قانون يتعلق بالتدبير لحساب الغير	وزارة الاقتصاد والمالية	بنك المغرب ومجلس القيم المنقولة وصندوق الايداع والتدبير وجمعية شركات تدبير صناديق الاستثمار المغربية	منهجية تشاركية	2012	في طور الإعداد
مشروع قانون يتعلق بالتنظيم والإشراف على سوق السندات المؤمنة	وزارة الاقتصاد والمالية	المجموعة المهنية للابناك المغربية وصندوق الايداع والتدبير وشركات التامين	منهجية تشاركية : التفاوض مع الشركاء الدوليين (البنك الدولي وبنك التنمية الالماني)	2013	في طور الإعداد

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يتعلق بتعديل القانون المنظم للوديع المركزي	وزارة الاقتصاد والمالية	بنك المغرب وبورصة الدار البيضاء ومجلس القيم المنقولة والوديع المركزي	منهجية تشاركية	2013	في طور الإعداد
مشروع مشروع قانون يتعلق بتعديل قانون العروض العمومية	وزارة الاقتصاد والمالية	بنك المغرب و المجموعة المهنية للابناك المغربية	منهجية تشاركية	2013	في طور الإعداد
مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم بعض مقتضيات القوانين المتعلقة بأنظمة التقاعد المسيرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد والقانون المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي والقانون المتعلق بالنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد وذلك في إطار إصلاح مقاييس هذه الأنظمة على ضوء نتائج الدراسات الاكتوارية المنجزة على مستوى اللجنة التقنية لإصلاح أنظمة التقاعد	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة. وزارة التشغيل صناديق التقاعد لمركزيات النقابية أرباب العمل	مقاربة تشاركية وتشاورية في إطار اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد	قبل متم دجنبر 2012 فيما يخص إصلاح مقاييس نظام المعاشات المدنية وما بين 2012 و 2014 فيما يخص الأنظمة الأخرى	ترمي التغييرات المرتقب إدخالها على القوانيين المتعلقة بالأنظمة المسيرة من طرف الصندوق المغربي للتقاعد كذلك إلى سد بعض الثغرات أو إلى توضيح بعض المقتضيات الموجودة في التشريع الحالي منها على الخصوص ما يتعلق بالتقادم والحجز على المعاشات وأداء الديون المترتبة عن النفقة في حالة الطلاق واستيفاء المبالغ المستحقة للصندوق.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) يتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة وصندوق الايداع والتدبير	مقاربة تشاركية وتشاورية	قبل متم دجنبر 2012	يهدف مشروع القانون إلى إتمام الظهير الشريف المحدث للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد بإرساء مبدأ الحد الأدنى للمعاش وتغيير الفصل 50 بهدف السماح لمتقاعدي النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد على التخلي عن جزء من معاشاتهم لفائدة الغير تحت شروط محددة. وقد أحيل هذا المشروع على الأمانة العامة للحكومة.
مشروع قانون يقضي بتغيير الظهير الشريف رقم 1-59-301 بتاريخ 27 أكتوبر 1959 بإحداث صندوق وطني للتقاعد والتأمين	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة العدل والامانة العامة للحكومة	تكوين لجنة داخلية لأعادة صياغة المشروع	الدورة الخريفية للبرلمان2012	يقترح إدراج مشرو ع هذا القانون في أقرب وقت بالنظر لأهميته في إرساء رقابة على الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين. وقد أحيل هذا المشروع على الأمانة العامة للحكومة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يقضي بتغيير المادة 4 من القانون رقم 77.99 بتاريخ 15 فبراير 2001 الممنوع بموجبه الجمع بين الأجرة والمعاش أو أي راتب آخر يدخل في حكمه	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة . وزارة الاقتصاد والمالية	تكوين لجنة لدراسة المشروع	قبل متم دجنبر 2012	تقليص نسبة غرامة التأخير من 5 % إلى 0,5 % من المبالغ المتقاضاة خطأ خلال الجمع بين الأجر والمعاش. وسيمكن اعتماد هذا المشروع من تفعيل القانون 77.99 .
مشروع قانون يقضي بتعديل القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات	وزارة الاقتصاد والمالية	الجامعة المغربية مقاولات التأمين وإعادة التأمين	منهجية تشاركية	قبل متم دجنبر 2012	سن إجبارية التأمين ضد بعض الأخطار (المسؤولية العشرية، جميع أخطار الورش ...) وذلك تفعيلا للبرنامج التعاقدي الموقع بين الحكومة وقطاع التأمين. تحيين بعض مقتضيات هذا القانون بإدخال تعديلات أضحت ضرورية بالنظر للتطورات والمستجدات التي عرفها قطاع التأمين.إدخال تعديلات، عند الاقتضاء، من أجل فتح المجال لمنتوجات بديلة.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يقضي بتعديل القانون رقم 46-02 المتعلق بنظام التبغ الخام والمصنع	وزارة الاقتصاد والمالية	الوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة وزارة التجارة والصناعة	الالتزام بمواكبة تحرير أسعار التبغ واصلاح النظام الجبائي الخاص بمواد التبغ المصنع	2013	في طور الإعداد
مشروع قانون بشان احداث وتنظيم مؤسسة الاعمال الاجتماعية لفائدة موظفي واعوان وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الاقتصاد والمالية	الامانة العامة للحكومة	اعتماد مقاربة تشاركية مع الفاعلين الاجتماعيين والنقابيين داخل الوزارة	2012	تمت المصادقة على المشروع من طرف المجلس الوزاري وينتظر عرضه مستقبلا على البرلمان
تتميم الجانب المدين للحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة" في إطار قانون المالية لسنة 2013 قصد تمكين هذا الحساب من تحمل النفقات المتعلقة:• بضبط وتصفية وحماية الملك الخاص للدولة وكذا تحسين وتحديث طرق تدبيره.• بالدفوعات لفائدة الميزانية العامة	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الاقتصاد والمالية	تم اقتراح هذا الاجراء من اجل المصادقة عليه	2012	يقترح ادراج هذا الاجراء ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2013
مراجعة الظهير المنظم للمفتشية العامة للمالية رقم 269-59 بتاريخ 17 شوال 1379 (14 أبريل 1960)	وزارة الاقتصاد والمالية	القطاعات الحكومية المعنية	تكوين لجنة داخلية لصياغة المشروع	2013	ملاءمة الظهير المحدث للمفتشية العامة للمالية لمهامها الحالية

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
إصلاح نظام رهن الصفقات العمومية	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع الوزارات	مقاربة تشاركية وتشاورية	2012/2013	سبف وان احالته الحكومة السابقة على البرلمان الا انه تمت اعاته لوزارة الاقتصاد والمالية من اجل تحيينه
إصلاح النظام الجبائي	وزارة الاقتصاد والمالية	الفاعلون الاقتصاديون والفرقاء الاجتماعيون	تنظيم المناظرة الوطنية حول الإصلاح الجبائي	2013-2016	ستتم صياغة المشروع على ضوء التوصيات الناتجة عن المناظرة الوطنية
اعتماد نظام محاسبي للدولة يمكن من حكامة جيدة للمالية العمومية	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع الوزارات	مقاربة تشاركية	2013/2014	في طور الإعداد
إصلاح النظام العام بسن محاسبة عمومية	وزارة الاقتصاد والمالية	جميع الوزارات	مقاربة تشاركية وتشاورية	6 أشهر بعد المصادقة على القانون التنظيمي لقانون المالية	في طور الإعداد
مشروع قانون يتعلّق باصلاح المراقبة المالية للدولة على المنشآت والمؤسسات العامة	وزارة الاقتصاد والمالية	الوزارات الوصية على المنشآت العامة المعنية	مقاربة تشاركية	2013	في طور الإعداد
مشروع قانون للشراكة بين القطاعين العام والخاص	وزارة الاقتصاد والمالية	الوزارات المعنية بالشراكة بين القطاع العام و الخاص	توأمة بين المغرب والمانيا وايرلندا الشمالية شراكة مع البنك الأوروبي للإستثمار	2013	مشروع القانون في طور التدقيق

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون متعلق بالحسابات المجمعة	وزارة الاقتصاد والمالية	الوزارات المعنية المجلس الوطني للمحاسبة	مقاربة تشاركية	2013	يهدف المشروع إلى توفير مرجع محاسبي موحد في مجال الحسابات المجمعة
تعديل الفصل 515 من قانون المسطرة المدنية	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة العدل	منهجية تشاورية	2013	التنصيص على صفة مدير أملاك الدولة لتمثيل الملك الخاص للدولة أمام القضاء
إصلاح نظام الضرائب غير المباشرة	وزارة الاقتصاد والمالية	الفاعلون الاقتصاديون	اعتماد مقاربة تشاركية مع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين قصد ملاءمة المقتضيات التشريعية مع التطور الصناعي الذي يعرفه المغرب	2014	في طور الإعداد
إصلاح شمولي لمدونة تحصيل الديون العمومية	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الداخلية	منهجية تشاركية	2014	في طور الإعداد
اعداد مدونة تتعلق بالملك الخاص للدولة	وزارة الاقتصاد والمالية	الامانة العامة للحكومة وجميع القطاعات المعنية	منهجية تشاركية	2014	في طور الإعداد
مراجعة ظهير 2 مارس 1953 المنظم للوكالة القضائية للمملكة	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة العدل والامانة العامة للحكومة	تكوين لجنة داخلية لأعادة صياغة المشروع	الدورة الخريفية 2014	حماية المصالح المالية للدولة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي المتعلق بمالية الجماعات المحلية ومحاسبتها	وزارة الاقتصاد والمالية	وزارة الداخلية	مقاربة تشاركية وتشاورية	2014	هذا المشروع مرتبط بمراجعة القانون المنظم لمالية الجماعات المحلية والمرسوم المتعلق بمحاسبة الجماعات الترابية ومجموعاتها
تنظيم مهنة المعشرين	وزارة الاقتصاد والمالية	المهنيون	1. الرفع من مهنية و أخلاقيات ومسؤولية المعشرين لدى الجمارك 2. إدخال المزيد من الشفافية في إدارة ملفات المعشرين لدى الجمارك	2014	في طور الإعداد
مشروع مراجعة قانون المسطرة المدنية	وزارة العدل والحريات		التشاور مع جميع الجهات المعنية في إطار أشغال الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة	2014	
إصدار قانون يجرم الهجرة السرية	وزارة العدل والحريات	وزارة الداخلية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون		2014	الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج لها دور استشاري
مشروع مراجعة قانون المسطرة الجنائية	وزارة العدل والحريات		التشاور مع جميع الجهات المعنية في إطار أشغال الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة	2014	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع مراجعة القانون الجنائي	وزارة العدل والحريات		التشاور مع جميع الجهات المعنية في إطار أشغال الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة	2014	
مشروع قانون يتعلق بالمرصد الوطني للإجرام	وزارة العدل والحريات		التشاور مع جميع الجهات المعنية في إطار أشغال الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة	2013	
مشروع قانون لمراجعة المقتضيات المتعلقة بالسجل التجاري بمدونة التجارة	وزارة العدل والحريات	وزارة التجارة والصناعة	مقاربة تشاركية	2014	مواكبة عملية تحديث مسك السجل التجاري
مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 53.95 القاضي بإحداث محاكم تجارية	وزارة العدل والحريات	وزارة التجارة والصناعة	مقاربة تشاركية	2014	تفعيل مسطرة الأمر بالأداء
مشروع قانون لمراجعة بعض مقتضيات مدونة التجارة المتعلقة بمعالجة صعوبات المقاولة	وزارة العدل والحريات	وزارة التجارة والصناعة	مقاربة تشاركية	2013	مراجعة الكتاب الخامس من مدونة التجارة المتعلق بنظام صعوبة المقاولات
مشروع قانون لمراجعة مقتضيات القانون المحدث للمحاكم التجارية	وزارة العدل والحريات		مقاربة تشاركية	2013	وضع نظام جديد بشأن تشكيل النيابة العامة بالمحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
إعداد مشروع قانون بشأن وكلاء الأعمال المؤهلين لتحرير العقود ثابتة التاريخ	وزارة العدل والحريات		مقاربة تشاركية	2012	أرسل للأمانة العامة للحكومة
مشروع بشأن تعديل القانون المتعلق بالوساطة	وزارة العدل والحريات		ما ستسفر عنه أشغال الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة	2013	
مشروع قانون رقم 75.11 يتعلق بالنظام العام المطبق على مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج	وزارة العدل والحريات	وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية	مقاربة تشاركية	2013	
مشروع قانون رقم 76.11 يقضي بتتميم القانون رقم 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدبيرها	وزارة العدل والحريات	وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية	مقاربة تشاركية	2013	
مشروع قانون رقم 77.11 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 15.01 المتعلق بكفالة الأطفال المهملين	وزارة العدل والحريات	وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية	مقاربة تشاركية	2013	
تحيين القوانين المنظمة للمصاريف القضائية في الميدان المدني والتجاري والإداري، وكذا المصاريف القضائية في الميدان الجنائي	وزارة العدل والحريات	وزارة الاقتصاد والمالية	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية	2013-2015	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
إعداد مرجع محاسبي لضبط آليات التعامل مع الخزينة العامة بالنسبة للمصاريف القضائية في الميدان الجنائي	وزارة العدل والحريات	وزارة الاقتصاد والمالية	التنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية	2013-2015	
قانون يتعلق بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	لجنة موسعة مشتركة بين الوزارات	إعداد تصور في الموضوع؛ إعداد مشروع القانون، بناء على التصور بمشاركة مختلف القطاعات الممثلة في اللجنة؛ عرض المشروع على الشركاء الاجتماعيين في إطار الحوار الاجتماعي.	2013	- تم عقد عدة اجتماعات للجنة إصلاح النظام الأساسي للوظيفة العمومية وإصلاح منظومة الأجور التي تم إحداثها في إطار الحوار الاجتماعي، خصصت لدراسة هذا الموضوع.
قانون يتعلق بدمج المعهد العالي للإدارة والمدرسة الوطنية للإدارة	رئاسة الحكومة	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة وزارة الاقتصاد والمالية	الإصلاح العميق والشامل للمؤسستين بدمجهما في مؤسسة واحدة تستجيب للحاجيات الفعلية للتأهيل والتأطير، وطنيا وجهويا وفق معايير الجودة العالية.	2012	
قانون يتعلق بتنظيم جمعيات الأعمال الاجتماعية	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	لجنة موسعة مشتركة بين الوزارات	إعداد مشروع القانون بمشاركة مختلف القطاعات الممثلة في اللجنة؛ عرض المشروع على الشركاء الاجتماعيين في إطار الحوار الاجتماعي.	2013	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
قانون يتعلق بحوادث الشغل والأمراض المهنية ومعاش الزمانة	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	لجنة موسعة مشتركة بين الوزارات + الوكالة القضائية للمملكة + الصندوق المغربي للتقاعد	إعداد مشروع القانون بمشاركة مختلف القطاعات الممثلة في اللجنة؛ عرض المشروع على الشركاء الاجتماعيين في إطار الحوار الاجتماعي.	2013	
قانون يتعلق بالصحة والسلامة المهنية وطب الشغل والوقاية من الأخطار المهنية	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	وزارة الصحة ووزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة التجهيز والنقل	إعداد مشروع القانون بمشاركة مختلف القطاعات الممثلة في اللجنة؛عرض المشروع على الشركاء الاجتماعيين في إطار الحوار الاجتماعي.	2013	
مشروع قانون يقضي بتعديل وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.168 بتاريخ 25 صفر 1397(15 فبراير 1977) المتعلق باختصاصات العامل.	وزارة الداخلية		إحداث لجنة مختلطة على مستوى المصالح القانونية التابعة لمختلف مديريات هذه الوزارة للإحاطة بمجالات اختصاصات الولاة والعمال وذلك على ضوء ما جاء به الدستور الجديد.	2014	المشروع مرتبط بتفعيل الجهوية المتقدمة واللاتمركز
مشروع قانون رقم 12-56 المتعلق بوقاية الأشخاص وحمايتهم من أخطار بعض الحيوانات	وزارة الداخلية	الأمانة العامة للحكومة		2012	صادق المجلس الحكومي المنعقد اليوم الخميس 12 يوليوز 2012 على مشروع هذا القانون

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
تعديل الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 533-75-1 بتاريخ 12 ربيع الثاني 1396 (12 ابريل 1976) يتعلق بالتنظيم العام للقوات المساعدة	وزارة الداخلية	وزارة الإقتصاد والمالية وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	التنظيم العام للقوات المساعدة	2014	
مشروع قانون بتعديل الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 533-72-1 بتاريخ 29 صفر 1393 (4 ابريل 1973) يتعلق بالنظام الأساسي الخاص برجال القوات المساعدة.	وزارة الداخلية	وزارة الإقتصاد والمالية وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	النظام الأساسي الخاص برجال القوات المساعدة	2014	
قانون متعلق بالوقاية المدنية.	وزارة الداخلية		إصلاح الترسانة القانونية التي تنظم أنشطة الوقاية المدنية في مجال التفادي والتدارك والإعداد وتنظيم الإغاثة والتحسيس.	2014	في طور المصادقة من طرف الجهات المختصة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون حول التدبير اللامتمركز للاستثمار والمراكز الجهوية للاستثمار.	الوزارات التالية: الداخلية، الاقتصاد والمالية، الصناعة والتجارة، الشؤون العامة والحكامة	باقي القطاعات المعنية بميدان الاستثمار: وزارة السياحة، وزارة السكنى والتعمير، وزارة التجهيز والنقل، المندوبية السامية للمياه و الغابات، الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات،....	إعداد مشروع قانون يأخذ بعين الاعتبار: الدارسة التشخيصية المنجزة حول التموقع الاستراتيجي للمراكز الجهوية للاستثمار؛ تجسيد البعد الجهوي في مجال تحسين مناخ الأعمال؛ استقراء و تجميع واستغلال آراء واقتراحات باقي القطاعات الوزارية المعنية؛دراسة المشروع بتنسيق و تشارك مع كافة القطاعات المعنية.	2013	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون معدل للقانون رقم 02.82 الصادر بتاريخ 21 يونيو 1982 المتعلق باختصاصات المحتسب و أمناء الحرف.	وزارة الداخلية	بتنسيق و تشارك مع وزارات الصناعة التقليدية والعدل والحريات والتجارة والصناعة.	القيام بدراسة تشخيصية للواقع الحالي لمؤسسة الحسبة و اقتراح الصيغة الملائمة لتأهيل هذه المؤسسة بتنسيق مع عمالات وأقاليم المملكة من خلال توجيه دورية في الموضوع إليها استخلاص نتائج الدراسة التشخيصية وإعداد تصور حول كيفية تحديث نظام الحسبة؛ إعداد مشروع قانون وعرضه على الوزارات المعنية من أجل استطلاع رأيها في الموضوع.	2013	
مشروع قانون يتعلق بتحديد المعايير التي يتم على أساسها التقطيع الترابي للجماعات الترابية.	وزارة الداخلية		تم إعداد مشروع القانون بتعاون مع الأمانة للحكومة ، وسيتم عرضه على مسطرة المصادقة بعد التوافق بشأنه	2013	
مشروع قانون يتعلق بإحداث رسم خاص بتمويل صندوق دعم النقل الحضري العمومي.	وزارة الداخلية	وزارة الاقتصاد والماليةوزارة التجهيز والنقل		2014	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون حول إقرار مساهمة إجبارية على المستفيدين من القيمة المضافة الناتجة عن تغيير التنطيق في تكاليف انجاز البنيات والتجهيزات الضرورية.	وزارة الداخلية	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة		2013	
مشروع قانون يقضي بمراجعة الجبايات المحلية.	وزارة الداخلية	وزارة الاقتصاد والمالية		2014	
مشروع قانون يتعلق بأملاك الجماعات الترابية.	وزارة الداخلية		تم إعداد مشروع القانون وسيعرض على مسطرة المصادقة بعد اعتماد القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات الترابية	2014	
مشروع قانون يتعلق بالمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير؛	وزارة الداخلية	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة	مقاربة تشاركية وتشاورية	2013	
مشروع قانون يتعلق بالاستثناءات؛	وزارة الداخلية	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة	مقاربة تشاركية وتشاورية	2013	
مشروع قانون يتعلق بفتح المناطق الجديدة للتعمير.	وزارة الداخلية	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة	مقاربة تشاركية وتشاورية	2013	
مشروع قانون يتعلق بالنظام الأساسي لموظفي وأعوان الجماعات.	وزارة الداخلية	وزارة الاقتصاد والمالية	مقاربة تشاركية وتشاورية	2014	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يتعلق بتحديد مهام الادارة الجماعية.	وزارة الداخلية			2014	
إعادة صياغة مشروع اللاتمركز الإداري في علاقته مع الجهوية المتقدمة	وزارة الداخلية	وزارة الإقتصاد والمالية وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة وباقي الوزارات ذات المصالح الخارجية	مقاربة تشاركية وتشاورية	بعد صدور القانون التنظيمي للجهة	هذا المشروع مرتبط بالقانون التنظيمي للجهة والقانون المنظم لمالية الجماعات المحلية
مشروع قانون يتعلق بإحداث بعض الضرائب المحلية أو نسب منها لفائدة مجموعات التجمعات الحضرية.	وزارة الداخلية	وزارة الاقتصاد والمالية	مقاربة تشاركية وتشاورية	2014	
مشروع قانون بتغيير القانون رقم 17.86 المتعلق بالمدرسة الحسنية للأشغال العمومية .	وزارة التجهيز والنقل	التعليم العالي المالية الوظيفة العمومية	إشراك الوزارات المعنية والشركاء الاجتماعيون	أبريل 2013	
مشروع قانون متعلق بتنظيم استغلال المقالع.	وزارة التجهيز والنقل	تم إعداد هذا القانون الجديد بمشاركة المهنيين و القطاعات الوزارية المعنية.	اجتماعات مع اللجنة الوطنية للمقالع ومع المهنيين	ديسمبر 2012	
مشروع القانون رقم 37.09 المتعلق بمدونة الطيران المدني	وزارة التجهيز والنقل			ديسمبر 2012	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون رقم 10-09 متعلق بالإلقاء غير الشرعي للمواد الملوثة بالبحر	وزارة التجهيز والنقل	قطاعات : البيئة، العدل، الصيد البحري، البحرية الملكية ، الدرك الملكي والقوات الملكية الجوية،	استشارة الوزارات المعنية	ديسمبر 2012	
مشروع قانون حول سلامة السفن و رجال البحر	وزارة التجهيز والنقل	وزارة الصيد البحري،	استشارة الوزارة المعنية	يناير 2013	
مشروع قانون حول المنشآت المينائية لتلقي النفايات من السفن	وزارة التجهيز والنقل	وزارة الطاقة والمعادن والمياه والبيئة	استشارة الوزارة المعنية	مارس 2013	
مشروع قانون حول ملاحة النزهة	وزارة التجهيز والنقل	وزارة السياحة	استشارة الوزارة المعنية	سبتمبر 2013	
مشروع قانون يتعلق بمهنة السمسار البحري ووكيل السفن	وزارة التجهيز والنقل		استشارة المهنيين	يونيو 2014	
مشروع قانون حول السفن غير المجهزة، المتخلي عنها، المحجوزة و الحطام بالموانئ	وزارة التجهيز والنقل	وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة العدل والحريات	استشارة الوزارتين المعنيتين	أبريل 2015	
مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 25.02 المتعلق بالشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجستيكية	وزارة التجهيز والنقل	وزارة الاقتصاد والمالية	استشارة الوزارة المعنية	مارس 2013	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون لإصلاح قطاع النقل الطرقي الجماعي للأشخاص بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.63.260 الصادر في 24 من جمادى الآخرة 1383 (12 نوفمبر 1963) في شأن النقل بواسطة السيارات عبر الطرق	وزارة التجهيز والنقل		1) عقد لقاءات تشاورية مع جميع الشركاء من إدارات ومهنيين ومجتمع مدني لتقديم مقترحات حول إصلاح قطاع النقل الطرقي الجماعي للأشخاص 2) عقد لقاء وطني خلال شهر أكتوبر للتطرق إلى جميع المحاور المؤسسة لهذا الإصلاح والخروج بمجموعة من التوصيات المتوافق بشأنها بين جميع الفاعلين في هذا القطاع ستشكل أرضية لبلورة تصور شامل للإصلاح على المستويين المؤسساتي والتنظيمي	دجنبر 2012	
مشروع قانون بتعديل بعض مقتضيات القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق	وزارة التجهيز والنقل		فتح المجال أمام جميع الشركاء من إدارات ومهنيين ومجتمع مدني لتقديم مقترحات تعديل بعض مقتضيات مدونة السير ولاسيما تلك التي تسبب توترات اجتماعية خصوصا داخل الأوساط المهنية لقطاع النقل الطرقي	دجنبر 2012	
مشروع قانون بتغيير وتتميم ظهير 30 نونبر 1918 المتعلق بالاحتلال المؤقت للملك العمومي	وزارة التجهيز والنقل	المالية - المؤسسات العمومية تحت وصاية وزارة التجهيز والنقل	استشارة الوزارة المعنية	دجنبر 2012	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون بتغيير وتتميم ظهير فاتح يوليوز 1914 المتعلق بالملك العمومي	وزارة التجهيز والنقل	المديريات التابعة للوزارة والمؤسسات العمومية المعنية والموضوعة تحت وصايتها	التشاور مع القطاعات الحكومية الأخرى المدبرة للملك العمومي	مارس 2013	
مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 52.03 المتعلق بتنظيم الشبكة الوطنية للسكك الحديدية وتدبيرها واستغلالها	وزارة التجهيز والنقل	وزارة الاقتصاد والمالية	استشارة الوزارة المعنية	يونيو 2014	
مشروع قانون بتغيير وتتميم الظهير الصادر في 23 شعبان 1356 الموافق 29 أكتوبر 1937 بشأن ارتفاقات الرؤية	وزارة التجهيز والنقل		التشاور مع القطاعات الحكومية الأخرى المدبرة للملك العمومي	يونيو 2015	
مشروع قانون بتغيير فصول قوانين السنوات المالية 1996-1997 و 1997-1998 (الفصلان 17 و 22) فيما يخص مصاريف دراسة الملفات و مبالغ الإتاوة.	وزارة التجهيز والنقل	وزارة الاقتصاد والمالية	استشارة الوزارة المعنية	أكتوبر 2013	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون بتغيير ظهير 06 أبريل 1938 المنظم لوضعة اللوحات الإشهارية على جوانب الطرق.	وزارة التجهيز والنقل	الداخلية	استشارة الوزارة المعنية	أبريل 2014	
مشروع قانون بتغيير القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير فيما يتعلق بالإقرار بالشبكة الطرقية و بمساهمة الملاكين لبناء شبكة الطرق.	وزارة التجهيز والنقل	وزارة الداخلية ووزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة	أخذ رأي الوزاراتين المعنيتين	أبريل 2015	
مشروع قانون يقضي بإعفاء الاقتناءات المتعلقة بمنقولات الاستثمار الخاصة بمشروع القطار الفائق السرعة	وزارة التجهيز والنقل	وزارة الاقتصاد والمالية	أخذ رأي وزارة الاقتصاد والمالية	أكتوبر 2012	
مشروع قانون يقضي بإعفاء الملك العام من جميع الرسوم المستحقة لفائدة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية	وزارة التجهيز والنقل	وزارة الاقتصاد والمالية والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية	أخذ رأي وزارة وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الفلاحة والصيد البحري	أكتوبر 2012	
مشروع قانون لمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وأعوان وزارة التجهيز والنقل	وزارة التجهيز والنقل	الوظيفة العمومية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الشؤون العامة والحكامة	استشارة الوزارات المعنية وعقد اجتماعات مع الشركاء الاجتماعيين	مارس 2013	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون معدل و متمم للقانون 06-99 المتعلق بحرية الأسعار و المنافسة	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	وزارة العدل والحريات، وزارة الداخلية ، وزارة الصناعة والتجارة ، مجلس المنافسة ، إلخ	ملاءمة النص مع أحكام الدستور الجديد، وخاصة الفصل 166. ملاءمة تعريف قواعد المنافسة و المساطر التطبيقية مع القانون المقارن و بالخصوص مع المبادئ التوجيهية للإتحاد الاروبي مع أخذ خصوصيات السوق المغربية بعين الاعتبار.	شتنبر 2012	يضم المشروع كذلك المقتضيات المتعلقة بمجلس المنافسة (التنظيم والاختصاصات والمسطرة)

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون رقم 02-11 المتعلق بالتعاونيات	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	الوزارات التقنية المعنية، وزارة الاقتصاد والمالية ومكتب تنمية التعاون	ا- إنجاز دراسة مقارنة لتجربة القطاع التعاوني بكل من فرنسا، كندا، وإسبانيا2- تحليل المحيط الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي للقطاع التعاوني بالمغرب3- دراسة مشروع القانون المتعلق بالتعاونيات مع الإدارات التقنية المعنية 4- دراسة المقتضيات القانونية الجديدة لهذا المشروع مع جميع الفاعلين في القطاع التعاوني والمهنيين العاملين به5- اعتماد مشروع القانون من طرف السيد وزير الشؤون العامة والحكامة وإعادة إرساله إلى الأمانة العامة للحكومة لبرمجته في قنوات المصادقة.6-عقد اجتماعات تنسيقية مع مصالح الأمانة العامة للحكومة للبت في الصيغة النهائية للمشروع من الناحية الشكلية باللغة العربية ومطابقتها مع الصيغة الفرنسية	2012	المشروع جاهز

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون رقم 72-11 المتعلق بالتجارة المنصفة	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	الوزارات التقنية المعنية (وزارة الفلاحة، وزارة السياحة ووزارة الصناعة التقليدية) وزارة الاقتصاد والمالية مكتب تنمية التعاون المؤسسات العمومية المعنية	ا- انجاز دراسة حول التجارة المنصفة تتضمن تحليل وتشخيص مجال التجارة المنصفة ,2- تقديم الاقتراحات والتدابير الكفيلة بإرساء دعائم هذا النوع من التجارة بالمغرب3- تهيئ مشروع قانون يؤطر ممارسة التجارة المنصفة بالمغرب 4- دراسة المقتضيات القانونية المتعلقة بالتجارة المنصفة مع الإدارات التقنية المعنية وضع مشروع قانون لتنظيم ممارسة التجارة المنصفة لدى مصالح الأمانة العامة للحكومة 5- عقد اجتماعات تنسيقية مع الإدارات المعنية: وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ، وزارة العدل، وزارة الفلاحة والصيد البحري، كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية.6- تقديم مشروع قانون التجارة المنصفة أمام لجنة النشر الالكتروني بالبوابة الالكترونية للأمانة العامة للحكومة التي قررت نشر المشروع لمدة 30 يوما7-اعداد الصيغة الفرنسية والانجليزية لمذكرة	2012	جاهز

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
			تقديم مشروع القانون وجهت للأمانة العامة للحكومة		

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون الاقتصاد الاجتماعي	الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة	الوزارات التقنية المعنية وزارة الاقتصاد والمالية مكتب تنمية التعاون المؤسسات العمومية المعنية	ا- جمع البيانات والمعطيات والوثائق المتعلقة بالاقتصاد الاجتماعي بالمغرب 2- البحث عن المصادر والوثائق القانونية لبعض الدول الرائدة في مجال الاقتصاد الاجتماعي 3- وضع دراسة مقارنة لتجارب تنظيم قطاع الاقتصاد الاجتماعي في كل من فرنسا ،إسبانيا وبلجيكا 4- تهيئ الدراسة المقارنة	2013	مرحلة جمع المعطيات
مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 99/51 الصادر في 5 يونيو 2000 القاضي بإنشاء الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات	وزارة التشغيل والتكوين المهني	وزارة الاقتصاد والمالية الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل	إعداد مشروع القانون بتنسيق مع وزارة المالية والوكالة عرض المشروع على المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل من اجل التشاور بشانه مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين وضع المشروع في قنوات المصادقة	2013	من بين أهداف هذا المشروع توسيع مجال تدخل الوكالة ليشمل الباحثين عن شغل من غير حاملي الشهادات وهو الأمر الذي سيتطلب تعبئة موارد مالية مهمة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 1.93.16 الصادر في 23 مارس 1993 المتعلق بتحديد تدابير لتشجيع المنشآت التي تقوم بتدريب الحاصلين على بعض الشهادات بقصد تأهيلهم لممارسة مهنة من المهن كما وقع تغييره وتتميمه	وزارة التشغيل والتكوين المهني	وزارة الاقتصاد والمالية الوكالة لوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل	إعداد مشروع القانون بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية والوكالة عرض المشروع على المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل وضع المشروع في قنوات المصادقة	2013	يتعين دراسة إمكانية الإقرار ، ضمن مشروع قانون المالية برسم 2013، بمواصلة العمل بالإعفاءات الممنوحة للمقاولات إلى غاية 2013
مشروع قانون إطار بتحديد سياسة النهوض بالتشغيل	وزارة التشغيل والتكوين المهني	وزارة الاقتصاد والمالية الوكالة لوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل	إعداد مشروع القانون بتنسيق مع القطاعات المعنيةعرض المشروع على المجلس الأعلى لإنعاش التشغيل من اجل التشاور بشأنه مع الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيينوضع المشروع في قنوات المصادقة	2014	هذا الإجراء تم الالتزام به من طرف المغرب في إطار برنامج "الوضع المتقدم

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون بتحديد شروط التشغيل والشغل المتعلقة بالعمال المنزليين.	وزارة التشغيل والتكوين المهني		استشارة القطاعات الحكومية المعنية والمنظمات المهنية للمشغلين والعمال	2012	تم عرضه على مجلس الحكومة بتاريخ 15 مارس 2012 وتقرر تأجيل البث فيه إلى تاريخ لاحق. تم بتاريخ 4 يوليوز 2012 إرسال صيغة معدلة لهذا المشروع إلى الأمانة العامة للحكومة تم من خلالها الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات واقتراحات وزارة العدل والحريات بشأن المشروع.
مشروع قانون يتعلق بتحديد العلاقات بين المشغلين والأجراء وشروط الشغل في القطاعات التي تتميز بطابع تقليدي صرف.	وزارة التشغيل والتكوين المهني		استشارة القطاعات الحكومية المعنية و المنظمات المهنية للمشغلين و العمال	2012- 2013	تم تحيين التوقيع على المشروع وإرساله إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 8 مارس 2012
مشروع القانون الإطار المتعلق بالصحة والسلامة المهنية	وزارة التشغيل والتكوين المهني		استشارة القطاعات الحكومية المعنية و المنظمات المهنية للمشغلين و العمال	2012- 2013	تم تحيين التوقيع على المشروع وإرساله إلى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 8 مارس 2012.

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل	وزارة التشغيل والتكوين المهني (قطاع التشغيل)	------	تم إعداد مشروع هذا القانون وفق منهجية ومقاربة ترتكز على الحوار والتشاور والتوافق المبدئي وإنخراط ومشاركة جميع المتدخلين الأساسيين في هذا القطاع وكذا الشركاء الإجتماعيين والإقتصاديين والسيدات والسادة المستشارين أعضاء مجلس المستشارين (لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان).	2012	صادق عليه مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 22 مارس 2012 وأحيل على البرلمان

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون رقم 18.10 بمثابة مدونة التعاضد	وزارة التشغيل والتكوين المهني (قطاع التشغيل)	وزارة الاقتصاد والمالية	دجنبر 2008 : عرضت الوزارة أرضية أولى لمشروع مدونة التعاضد على الفرقاء الاجتماعيين؛ يناير – فبراير 2010: إعداد مشروع مدونة التعاضد من طرف لجنة وزارية مشكلة من ممثلي وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الإقتصاد والمالية؛ خلال شهر مارس 2010 : كان المشروع موضوع مشاورات مكثفة مع كافة الجهات المعنية من تعاضديات ومركزيات نقابية وقطاعات حكومية معنية؛ 29 مارس 2010: تمت استشارة المجلس الأعلى للتعاون المتبادل بشأنه وموافقتها على المشروع ؛ 27 أبريل 2010: موافاة الأمانة العامة للحكومة بالمشروع سبق أن صادق مجلس الحكومة والمجلس الوزاري على مشروع هذا القانون على التوالي بتاريخ 26 أبريل و17 ماي2010؛	الدورة الربيعية 2013	تمت إحالة المشروع على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 08 مارس 2012 بعد تحيين التوقيع عليه.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون رقم 13.11 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض لطلبة التعليم العالي بالقطاعين العام والخاص	وزارة التشغيل والتكوين المهني(قطاع التشغيل)	وزارة الاقتصاد والماليةوزارة الصحةوزارة التعليم العلي والبحث العلمي وتكوين الأطرالوكالة الوطنية التأمين الصحي الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعيالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال الاجتماعية للتربية الوطنية	تم إعداد مشروع قانون بإحداث التغطية الصحية لطلبة التعليم العالي بالقطاعين العام والخاص من طرف اللجنة تتكون من ممثلي قطاعات المذكورة ؛سبق موافاة الأمانة العامة للحكومة بالمشروع بتاريخ فاتح أبريل 2011؛المشروع قيد إعادة الإعداد.	الدورة الربيعية 2013	
مشروع قانون يتعلق بإحداث وتنظيم المصالح الاجتماعية للشغل داخل مقاولات القطاع الخاص	وزارة التشغيل والتكوين المهني		تم تحضير مشروع القانون من طرف الوزارة؛ تم عرض مشروع القانون على الشركاء الاجتماعيين والإقتصاديين	الدورة الربيعية 2013	تمت إحالة المشروع على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 08 مارس 2012 بعد تحيين التوقيع عليه.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون إحداث التعويض عن فقدان الشغل ومراسيمه التطبيقية	وزارة التشغيل والتكوين المهني	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	في طور الدراسة في المجلس الإداري الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2014	
مشروع قانون يقضي بتغير وتعديل قانون 1.72.184 المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي.	وزارة التشغيل والتكوين المهني	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	في طور الإعداد	2014	تمت المصادقة من طرف المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على القرار الذي يقضي بمراجعة شرط 3240 يوما لاستفادة مؤمني الصندوق الذين لم يستوفوا مدة التأمين المطلوبة من راتب الشيخوخة.
مشروع قانون يقضي بتغير وتعديل القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الأساسية عن المرض	وزارة التشغيل والتكوين المهني	وزارة الداخلية وزارة التجهيز والنقل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	في طور الإعداد	2014	سيمكن هذا النص العاملين الغير أجراء بقطاع النقل الطرقي من التغطية الصحية المضمونة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
مشروع قانون إطار للتكوين المهني	وزارة التشغيل والتكوين المهني	وزارة الاقتصاد والمالية	إعداد المشروع ومناقشته مع الأطراف المعنية (القطاعات المكونة والجمعيات المهنية والفرقاء الاجتماعيين) وضع المشروع في قنوات المصادقة	2013/2014	يندرج هذا الإجراء في إطار إستراتيجية تنمية التكوين المهني في أفق 2020 التي توجد حاليا قيد الإعداد.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع القانون بشأن تنظيم التكوين أثناء العمل والنصوص التطبيقية له	وزارة التشغيل والتكوين المهني	وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الصناعة والتجارة الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين	المراحل المنجزة: إعداد مشروع القانون ونصوصه التطبيقية؛ مناقشة المشروع مع الفرقاء الاجتماعيين والمتدخلين المؤسساتيين . المراحل التالية: وضع مشروع القانون ونصوصه التطبيقية في قنوات المصادقة	2013	يوجد مشروع القانون حاليا بالمصالح المختصة لوزارة المالية قصد التأشير عليه. ستتم ملاءمة مشروع القانون مع نتائج استراتيجية التكوين المهني في أفق 2020 التي توجد حاليا قيد الإعداد.
مشروع قانون ابتغيير وتتميم القانون رقم 1.72.183 بتاريخ 28 ربيع الثاني 1394 (21 ماي 1974) المتعلق بإحداث وتنظيم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.	وزارة التشغيل والتكوين المهني	الاقتصاد والماليةمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل	إعداد المشروع ومناقشته مع الأطراف المعنية (المنظمات المهنية والشركاء الاجتماعيين)؛وضع المشروع في قنوات المصادقة	2013	يندرج هذا الإجراء في إطار إستراتيجية تنمية التكوين المهني في أفق 2020 التي توجد حاليا قيد الإعداد.
مشروع قانون بتنظيم التكوين المهني الأساسي بالوسط المهني (التمرس المهني والتدرج المهني)	وزارة التشغيل والتكوين المهني	وزارة الاقتصاد والمالية	إعداد المشروع ومناقشته مع الأطراف المعنية؛ وضع المشروع في قنوات المصادقة	2013	يندرج هذا الإجراء في إطار إستراتيجية تنمية التكوين المهني في أفق 2020 التي توجد حاليا قيد الإعداد.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مراجعة القانون رقم 13.00 بمثابة نظام التكوين المهني الخاص	وزارة التشغيل والتكوين المهني	وزارة الاقتصاد والمالية وزارة التعليم العالي	شكيل لجنة عمل لمراجعة الإطار القانوني للتكوين المهني الخاص بتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية ومع ممثلي مؤسسات التكوين المهني الخاص ؛ الصياغة القانونية لمقترحات لجنة العمل؛ مناقشة المشروع مع الأطراف المعنية ووضعه في قنوات المصادقة.	2013	يهدف هذا المشروع إلى ملائمة الإطار القانوني والتنظيمي مع المستجدات التي يعرفها قطاع التكوين المهني الخاص، وخاصة ما يتعلق ب: دفتر التحملات المحدد لشروط ومسطرة الترخيص بفتح واستغلال مؤسسات التكوين المهني الخاص شروط ومسطرة تأهيل شعب التكوين المهني واعتماد مؤسسات التكوين المهني الخاص اعتماد المقاربة باعتبار الكفاءات الإجازات المهنية والممرات بين التكوين العمومي والخاص والتعليم العالي الأجهزة الاستشارية والحكامة بقطاع التكوين المهني الخاص التدابير التحفيزية لقطاع التكوين المهني الخاص.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
سن مسطرة خاصة للتدخل لمعالجة وضعية الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي الآيلة للسقوط.	الأوقاف والشؤون الإسلامية	الداخلية	جمع البيانات والمعطيات المتعلقة بالمساجد.إجراء عملية تشخيص للوضعية الحالية.إعداد المشروع وعرضه على المصالح المختصة التابعة لوزارة الداخلية لإبداء الرأي.وضع الصيغة النهائية للمشروع وتوجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة قصد عرضه على مسطرة المصادقة (الطابع الشريف).	2012	
إدماج الاهتمام بالمساجد في التخطيط العمراني.	الأوقاف والشؤون الإسلامية	الداخلية السكنى والتعمير وسياسة المدينة	جمع البيانات والمعطيات المتعلقة بالموضوع. تشخيص الوضعية الحالية. إعداد المشروع وعرضه على المصالح المختصة التابعة لوزارة الداخلية والسكنى والتعمير وسياسة المدينة لإبداء الرأي. وضع الصيغة النهائية للمشروع وتوجيهه إلى الأمانة العامة للحكومة قصد عرضه على مسطرة المصادقة.	2012	

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون حول إدماج فنون المعمار التقليدي في البنايات والمنشآت العمومية	وزارة الصناعة التقليدية	غرف الصناعة التقليدية وجامعاتها وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة	تمت صياغة المشروع تم التنسيق مع غرف الصناعة التقليدية وجامعاتها أحيل على وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة للدراسة وإبداء الرأي	2012	المشروع جاهز لإحالته على الأمانة العامة للحكومة
مشروع قانون يتعلق بتنظيم ممارسة أنشطة الصناعة التقليدية	وزارة الصناعة التقليدية	وزارة الداخلية غرف الصناعة التقليدية وجامعتهافيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية	تعمل الوزارة على إعادة صياغة المشروع وفق مقاربة تشاركية بحيث تمت إحالته لإبداء الرأي على:غرف الصناعة التقليدية وجامعتهاالاستشارة المباشرة مع أمناء الحرف المعينين وفق ظهير 1982 المتعلق بالحسبة وأمناء الحرف.فيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية	2012-2013	تتم حاليا صياغة المشروع على ضوء اقتراحات وملاحظات مختلف الفاعلين ليحال بعد ذلك على الأمانة العامة للحكومة ليأخذ مساره ضمن مسطرة المصادقة.
مشروع قانون يتعلق بالعلامات المميزة للمنشأ والجودة لمنتجات الصناعة التقليدية	وزارة الصناعة التقليدية	وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة. وزارة الفلاحة المكتب المغربي للملكية الصناعية	تم إعداد مشروع مرسوم طبقا لمقتضيات القانون المتعلق بالملكية الصناعية وبتنسيق مع المكتب المغربي للملكية الصناعية. تمت إحالة المشروع على الأمانة العامة للحكومة والتي اقترحت تغيير المرسوم بقانون بناء على سابقة وزارة الفلاحة.	2012-2013	المشروع جاهز وسيحال بداية غشت 2012 على كل من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الفلاحة والمكتب المغربي للملكية الصناعية قصد إبداء الرأي، ليحال على الأمانة العامة للحكومة.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون خاص بالمؤسسات (Les Fondations)	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	الأمانة العامة	مقاربة تشاركية	2012 الدورة الربيعية	جاهز يهدف إلى سد الفراغ القانوني في هذا المجال
مشروع قانون خاص بالعاملين في مجال العمل المدني الطوعي	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني		مقاربة تشاركية	2012 الدورة الربيعية	يهدف إلى تنظيم مجال العمل التطوعي الجمعوي
مشاريع قوانين في اطار تعديل مواد مختلفة من –مدونة الجمارك و مدونة الضرائب	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	وزارة الاقتصاد والمالية	اعداد المقترحات في طور الانجاز	2012 الدورة الخريفية	المواد 190 و 179 من المرسوم رقم 2.77.862 المتعلق بمدونة الجمارك
مشروع قانون يقضي بتعديل الميثاق الجماعي	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	وزارة الداخلية		2012الدورة الخريفية	إضافة مادة تمنع استفادة الجمعيات، التي يكون من بين أعضاء مكتبها المسيير عضو منتخب بالجماعة، من المنح التي تخصصها الجماعة للجمعيات
مشروع قانون حول تخويل الجمعيات صبغة المنفعة العامة	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	الامانة العامة للحكومة		2013 الدورة الربيعية	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يقضي بمراجعة وتعديل مقتضيات القانون 71-04 المتعلق بطلب الترخيص بالتماس الاحسان العمومي	وزارة العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	الامانة العامة للحكومة		2014 الدورة الربيعية	
مشروع قانون لتعديل قانون الصحافة والنشر	وزارة الاتصال	الهيآت المهنية وزارة الاقتصاد والمالية وزارة العدل والحريات وزارة الداخلية	يأتي هذا المشروع لتجسيد مقتضيات الالتزامات الدولية وتوسيع مجال الحرية وربطها بالمسؤولية وكذا الاهتمام بتنظيم الصحافة الموجهة للأطفال والمراهقين وذوي الاحتياجات الخاصة وإقرار مقتضيات جديدة في مجال الإشهار عن طريق الصحافة المكتوبة .	2012	مراجعة القانون رقم 77.00 بشأن قانون الصحافة والنشر.
مشروع قانون لتعديل القانون المتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين	وزارة الاتصال	الهيآت المهنية وزارة الاقتصاد والمالية وزارة العدل والحريات وزارة الداخلية	يأتي هذا المشروع لتنظيم المهنة والملائمة مع القوانين الجاري بها العمل باعتبار أن هناك مجموعة من الاختصاصات التي تم إسنادها للمجلس الوطني للصحافة خاصة فيما يتعلق بمنح بطاقة الصحافة الوطنية المهنية وضبط أخلاقيات المهنة، وكذا وضع شروط جديدة لمنح بطاقة الصحافة المهنية ، وبطاقة الصحافة المعتمدة.	2012	مراجعة القانون رقم 94-21 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون لإحداث المجلس الوطني للصحافة	وزارة الاتصال	الهيآت المهنيةوزارة الاقتصاد والماليةوزارة العدل والحرياتوزارة الداخلية	يأتي هذا المشروع بغية إرساء مجلس وطني للصحافة بمثابة سلطة مرجعية مستقلة تضطلع بمهمة التنظيم الذاتي للمهنة وضبط الممارسة الصحفية؛وضع ميثاق لأخلاقيات وآداب المهنة وذلك تفعيلا لما جاء به الدستور وربط مبدأ الحرية بالمسؤولية.	2012	جاهز مراجعة القانون رقم 77.00 بشأن قانون الصحافة والنشر.
مشروع قانون حول الصحافة و الحصول على المعلومة	وزارة الاتصال	الهيآت المهنية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة وزارة العدل والحريات وزارة الاقتصاد والمالية اللجنة المركزية للوقاية من الرشوة وزارة الداخلية	يأتي هذا المشروع تفعيلا لمقتضيات الدستور خاصة الفصل 27 منه باعتبار أن الحصول على المعلومة مرتكز أساسي للنهوض بدولة الحق والقانون وباعتباره حق لصيق بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا وتعزيز الحريات العامة الفردية والجماعية ، والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة ، وكذا ضمان الحق في الخبر بالنسبة للمواطنين عامة ورجال ونساء الإعلام بشكل خاص.	2013	يمكن معالجته في إطار القانون المتعلق بحق الحصول على المعلومة (انظر مشروع النص رقم 15 المدرج في المحور 4)

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون حول السبر واستطلاعات الرأي	وزارة الاتصال	وزارة الداخلية وزارة الاقتصاد والمالية وزارة العدل والحريات المندوبية السامية للتخطيط الهيآت المهنية	يأتي هذا المشروع لسد الفراغ القانوني والتنظيمي حول ممارسة استطلاعات الرأي تماشيا مع روح الدستور ومتطلبات الممارسة المهنية.	2015	
مشروع قانون حول الصحافة والنشر الإلكتروني	وزارة الاتصال	الهيآت المهنيةوزارة الاقتصاد والماليةمتعهدي الاتصال السمعي البصريالوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	إشراك كافة الأطراف المعنية خلال مختلف مراحل إنجاز المشروع	2013	يأتي هذا القانون لتنظيم المضامين الرقمية وضمان حقوق الملكية الفكرية وسد الفراغ القانوني الذي يعرفه مجال تنظيم وتقنين الصحافة الالكترونية في ضل التطور التكنولوجي الذي أصبح يتجاوز الحدود القانونية والتقنية التقليدية ، مما يستوجب تأطير هذا التطور من أجل وربط الحرية بالمسؤولية ووضع الأرضية القانونية الملائمة لاستيعابه.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون حول توزيع الصحافة	وزارة الاتصال	وزارة الاقتصاد والمالية المكتب المغربي لحقوق المؤلفين وزارة العدل والحريات وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة وزارة الداخلية الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري الهيآت المهنية	يأتي هذا المشروع لسد الفراغ القانوني الذي يعرفه هذا المجال و ضمان ظروف المنافسة في هذا االقطاع وتوسيع المجال الجغرافي للتغطية من أجل تحقيق الانتشار ورفع نسبة المقروئية.	2013	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون لتعديل القانون المتعلق بالاتصال السمعي البصري	وزارة الاتصال	متعهدي الاتصال في القطب العموميالوكالة الوطنية لتقنين المواصلاتوزارة الاقتصاد والماليةالهيأة العليا للاتصال السمعي البصريوزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة	- يأتي هذا المشروع لملائمة القانون الحالي مع مقتضيات الدستور الجديد فيما يتعلق باحترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية ، والحق في المعلومة ، والسهر على احترام التعبير التعددي لتيارات الرأي والفكر في إطار احترام القيم الحضارية الأساسية وقوانين المملكة،وكذا استيعاب وإدماج المستجدات التقنية التي يعرفها مجال السمعي البصري.	2013	مراجعة القانون رقم 03-77 المتعلق بالاتصال السمعي البصري
مشروع قانون حول المهن ذات الصلة بالإنتاج السمعي البصري INTERMITTENTS DU SPECTACLE	وزارة الاتصال	متعهدي الاتصال في القطب العمومي الهيآت المهنية وزارة الاقتصاد والمالية الهيأة العليا للاتصال وزارة التشغيل والتكوين المهني	إشراك كافة الأطراف المعنية خلال مختلف مراحل إنجاز المشروع سيتم إعداده أخذا بعين الاعتبار مدونة الشغل	2014	يأتي هذا القانون لملء الفراغ القانوني بخصوص هذه المهن

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون لقطاع السينما يقضي بتعديل القانون رقم 20.99 المتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية ومراجعة القانون رقم 17.94 المتعلق بأعمال إنتاج أشرطة الفيديو المبرمجة المعدة لاستعمال خاص لدى الجمهور وطبعها واستيرادها وتوزيعها	وزارة الاتصال	المركز السينمائي المغربي الغرف المهنيةمتعهدي الاتصال في القطب العموميالمكتب المغربي لحقوق المؤلفينوزارة الثقافة وزارة الاقتصاد والماليةوزارة الصناعة والتجارة	إشراك كافة الأطراف المعنية خلال مختلف مراحل إنجاز المشروعيأتي دمج هذين القانونين في إطار نص موحد لاستيعاب وإدماج المستجدات التقنية اعتبارا للتطورات التي عرفها الحقل السينمائي على مستوى آليات الإنتاج والتوزيع والاستغلال والتقائيتها، وكذا بروز مهن جديدة يتوجب تنظيمها.	2013	مراجعة القانون رقم 17.94 المتعلق بأعمال إنتاج أشرطة الفيديو المبرمجة المعدة لاستعمال خاص لدى الجمهور وطبعها واستيردها وتوزيعهامراجعة القانون رقم 20.99 بتاريخ 15 فبراير 2001 المتعلق بتنظيم الصناعة السينمائية

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يقضي بتعديل وتتميم القانون المتعلق بحقوق المؤلفين والحقوق المجاورة كما تم تغييره وتتميمه بالقانون المتعلق بالنسخة الخاصة	وزارة الاتصال	المكتب المغربي لحقوق المؤلفين وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الثقافة متعهدي الاتصال في القطب العمومي	إشراك كافة الأطراف المعنية خلال مختلف مراحل إنجاز المشروع	2014	إن الغاية من هذا التعديل هو تجسيد أحكام ومقتضيات الالتزامات الدولية في مجال حقوق الملكية الفكرية والحقوق المجاورة وذلك عن طريق : فرض رسم خاص على النسخة الخاصة وذلك لضمان مداخيل مالية لمؤلفي المصنفات على غرار باقي الدول المجاورة وكذا العمل على تتبع ومكافحة القرصنة في المجال . الحد من ظاهرة القرصنة ، توسيع مجال الحماية لتشمل أصنافا جديدة من المصنفات الإبداعية وأجيالا جديدة من المبدعين .

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون للإشهار	وزارة الاتصال	الهيآت المهنية في مجال الصحافة المكتوبة والسمعي البصري والإشهاروزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثةوزارة الاقتصاد والماليةمتعهدي الاتصال السمعي البصري	يأتي هذا القانون لسد الفراغ القانوني بتنظيم هذا القطاع وضمان شروط المنافسة بين المتدخلين ومواكبة التطور التقني	2013	الفصل 19 و28 من الدستورتجميع النصوص القانونية الخاصة بالإشهار التي جاءت بشكل متفرق في نصوص خاصة وغير كاملة بغية صياغتها في إطار مدونة تحقق الملائمة مع التشريعات الدولي

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون للمعهد العالي للإعلام والاتصال ملائم لمتطلبات التدبير والتكوين.	وزارة الاتصال	وزارة الاقتصاد والمالية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة المعهد العالي للإعلام والاتصال	يأتي هذا المشروع لاستيعاب المستجدات التقنية التي يعرفها قطاع الإعلام والاتصال على جميع المستويات التقنية والمهنية والأكاديمية، وكذا تنزيل مقتضيات الدستور فيما يتعلق بتعبئة كل الوسائل لتيسير الاستفادة من تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة.	2012	الفصول 26و31 و33 من الدستور مرسوم رقم 2.06.782 صادر في 11 مارس 2008 بتحديد اختصاصات وتنظيم وزارة الاتصال
مشروع قانون للمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما ملائم لمتطلبات التدبير والتكوين.	وزارة الاتصال	وزارة الاقتصاد والماليةوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطرالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة	بأتي هذا المشروع لمواكبة المستجدات والتطوارات باعتبار أن هذا المجال يشكل قاطرة للنهوض بالقطاع السمعي البصري، وكذا تعبئة كل الوسائل لتيسير الاستفادة من تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة تفعيلا لمقتضيات الدستور.	2014	مراجعة المرسوم رقم 2.12.109 صادر في 22 من ربيع الآخر1433 (15 مارس 2012)بغحداث المعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يقضي بتغيير الإطار القانوني لوكالة المغرب العربي للأنباء	وزارة الاتصال	وكالة المغرب العربي للأنباء وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الداخلية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الهيآت المهنية في قطاع الصحافة والاتصال	إشراك كافة الأطراف المعنية خلال مختلف مراحل إنجاز المشروع يأتي هذا المشروع من أجل ملائمة الإطار القانوني الحالي لوكالة المغرب العربي للأنباء للمتطلبات المهنية ومقومات تطوير الوكالة وإشعاعها على الصعيدين الوطني والدولي.	2014	نسخ وتعويض الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.235 بتاريخ 19 شتنبر 1977 يتعلق بإحداث وكالة المغرب العربي للأنباء
مشروع قانون بتعديل الظهير الشريف المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي.	وزارة الاتصال	المركز السينمائي المغربي وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الثقافة	إشراك كافة الأطراف المعنية خلال مختلف مراحل إنجاز المشروع إعداد نص قانوني يضمن ملائمة المهام مع التطورات التكنولوجيا الحديثة والمهن السينمائية، واستيعاب وإدماج المستجدات التقنية التي يعرفها قطاع السينما .	2015	نسخ وتعويض الظهير الشريف رقم 1.77.230 بتاريخ 5 شوال 1397 (19 شتنبر 1977) المتعلق بإعادة تنظيم المركز السينمائي المغربي.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون لإحداث مجموعة ذات مصلحة عامة تسمى الأكاديمية العليا للاتصال	وزارة الاتصال	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطرالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارةوزارة الاقتصاد والماليةالمعهد العالي للإعلام والاتصالالمعهد العالي لمهن السمعي البصريالمعهد العالي لمهن الإشهارالهيآت المهنية	إشراك كافة الأطراف المعنية خلال مختلف مراحل إنجاز المشروع	2015	يأتي هذا المشروع للملائمة مع أحكام الدستور وتنزيلا لما جاء في التصريح الحكومي فيما يتعلق بدعم السلطات العمومية لتنمية الإبداع الثقافي والفني والبحث العلمي والتقني تعبئة كل الوسائل لتيسير الاستفادة من تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودةتيسير ولوج الشباب للثقافة والعلم والتكنولوجيا
مشروع نص حول النظام الأساسي للمكتب المغربي لحقوق المؤلفين	وزارة الاتصال	المكتب المغربي لحقوق المؤلفين وزارة الاقتصاد والمالية	يأتي هذا المشروع لملائمة مهام المكتب المغربي لحقوق المؤلفين مع التطورات التكنولوجيا الحديثة .	2012	مراجعة المرسوم رقم 2.64.406بتاريخ 8 مارس 1965 المتعلق بإحداث المكتب المغربي لحقوق المؤلف

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون لوضع الإطار القانوني للمعهد العالي لمهن الإشهار	وزارة الاتصال	وزارة الاقتصاد والماليةوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطرالوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة المهنيين	إشراك كافة الأطراف المعنية خلال مختلف مراحل إنجاز المشروع	2015	يأتي إحداث هذا المعهد للاستجابة للحاجة الملحة للكفاءات المهنية المؤهلة في هذا المجال ببلادنا ،وكذا تنزيل مقتضيات الدستور فيما يخص تعبئة كل الوسائل لتيسير الاستفادة من تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة
مشروع قانون يتعلق بمحاربة المنشطات	وزارة الشبيبة والرياضة	وزارة الصحة؛ وزارة العدل؛ وزارة الداخلية.	اعتماد الإتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات سنة 2005. اعتماد الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية للرياضة بالصخيرات يوم 24 أكتوبر 2008. التشاور مع هيئة أطباء المغرب.	2013	تم تحيينه أخذا بعين الإعتبار تعديلات الفرق النيابية بلجنة الشؤون الإجتماعية بمجلس النواب، وسيتم إحالته على الأمانة العامة للحكومة.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يتعلق بمجال الشباب والطفولة	وزارة الشباب والرياضة	وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية	مقاربة تشاركية تم من خلالها الإستماع إلى منظمات شبابية وفاعلين وخبراء في مجال الشباب والطفولة	2013	تم إعداد مشروع أول أحيل على الأمانة العامة للحكومة سنة 2001 يحمل رقم 11.01. تم تنظيم ملتقيات دراسية حول مشروع قانون الشباب ببوزنيقة يوم 14 فبراير 2011 استدعي إليها منظمات الشباب والفاعلين ثم الخبراء وتحين المشروع وفق التوصيات التي تم الخروج بها.
مشروع القانون المحدث للهيئة العليا للسياحة.	وزارة السياحة	رئاسة الحكومة	- انجاز دراسة حول المنظور الجديد لنظام الحكامة في اطار رؤية 2020- اتباع منهجية تشاورية مع الشركاء من القطاعين العام والخاص والاعتماد على تدابير وتوصيات برنامج-عقدة 2020	2012-2013	- اعداد مشاريع قوانين- ادراج المشاريع في اطار مسطرة قانون المالية لسنة 2013
مشروع القانون المحدث لوكالات التنمية السياحية.	وزارة السياحة	وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الوظيفة العمومية و تحديث الادارة	- انجاز دراسة حول المنظور الجديد لنظام الحكامة في اطار رؤية 2020 - اتباع منهجية تشاورية مع الشركاء من القطاعين العام والخاص والاعتماد على تدابير وتوصيات برنامج-عقدة 2020	2013	- اعداد مشاريع قوانين - ادراج المشاريع في اطار مسطرة قانون المالية لسنة 2013

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع تعديل قانون المكتب الوطني المغربي للسياحة	وزارة السياحة	وزارة الاقتصاد والمالية	- انجاز دراسة على ضوء المهام الجديدة للمكتب و المبرمجة في اطار رؤية 2020 للتنمية السياحية - اجراء سلسلة من المشاورات مع ممثلي القطاع الخاص وكذا الفرقاء الاجتماعيين	2013	- في طور انجاز دراسة - اعداد مشروع قانون تعديلي خلال منتصف 2013
مشروع القانون المتعلق بإعادة تنظيم الشركة المغربية للهندسة السياحية	وزارة السياحة	وزارة الاقتصاد والمالية	تحيين المهام الموكلة للشركة تماشيا مع الاجراءات المقررة في البرنامج-عقدة 2020 والدور الجديد المنوط بالشركة لتفعيل الأوراش السياحية المهيكلة	2012	- يغير ويتمم بموجبه القانون المحدث للشركة - في طور الانهاء ومن المرتقب احالته للمصادقة خلال الدورة الخريفية للبرلمان
مشروع قانون يتعلق بتصنيف مؤسسات الإيواء السياحي	وزارة السياحة	وزارة الداخلية	- انجاز دراسة حول الجودة في القطاع الفندقي ومدى ملائمة المساطير المعتمدة لتصنيف مؤسسات الايواء الفندقي - التشاور مع ممثلي القطاع	2012-2013	مشروع قانون في طور الانتهاء قصد احالته على المصادقة خلال الدورة الخريفية للبرلمان
مشروع قانون رقم 12-05 يتعلق بتنظيم مهنة المرشدين السياحيين	وزارة السياحة	-	منهجية تشاورية مع الفاعلين في القطاع السياحي خاصة ممثلي المرشدين	2012	- تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب - تم ادراجه للمصادقة من طرف مجلس المستشارين

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يتعلق بمهن توزيع الأسفار	وزارة السياحة	-	انجاز دراسة واطلاق سلسلة من المشاورات مع ممثلي المهنيين	2013	في طور اعداد مشروع قانون تعديلي قصد احالته على مسطرة المصادقة خلال سنة 2013
مشروع قانون يتعلق بضريبة الإنعاش السياحي	وزارة السياحة	وزارة الاقتصاد والمالية	برمجة دراسة حول مجالات تطبيق ضريبة الإنعاش السياحي وطرق استخلاصها	2013	ادراج المشروع للمصاقة خلال سنة 2013
صياغة نص قانوني لتأطير الشراكة مع جمعيات مغاربة العالم	الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج	الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وزارة الداخلية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون	إعداد مسودة المشروع من طرف الوزارة إحداث لجنة مشتركة بين القطاعات المعنية للتوافق على الصيغة النهائية للمشروع	الدورة الربيعية لسنة 2013	
المقتضيات القانونية المنظمة لمشاركة مغاربة العالم في المجالس الاستشارية	الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج	المجالس الاستشارية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون وزارة الداخلية	إحداث لجن ثنائية بين الوزارة وكل مجلس على حدة للنظر في الفصول الواجب تغييرها أو تتميمها في النصوص المحدثة للمجالس الاستشارية	2014	في افق إعداد مشاريع القوانين المنظمة لهذه المجالس

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون لمحاربة العنف ضد النساء	وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية	وزارة العدل و الحرياتالمندوبية الوزارية لحقوق الإنسانالمجلس الوطني لحقوق الإنسان	إعادة النظر في مسودة أولية للمشروع معدة سلفا لم يتم التوافق بشأنها بين وزارة التضامن والمرأة والتنمية الإجتماعية ووزارة العدل والحريات.تشكيل لجنة مشتركة بين وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة العدل (يوليو 2012)تنظيم ندوة لإشراك جمعيات المجتمع المدني المختصة في مناقشة خلاصات اللجنة بين قطاعية المشتركةتشكيل لجينة منبثقة عن اللجنة المشتركة للصياغة النهائية بإشراك الامانة العامة للحكومةاعتماد النسخة النهائية من لدن القطاعات المعنيةإحالة النسخة النهائية على مسطرة المصادقة	2012	تم إعداد مسودة أولية للمشروع

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون متعلق بتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة،	وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية	وزارة الاقتصاد والمالية المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان المجلس الوطني لحقوق الإنسان	انكباب لجنة داخل الوزارة على مراجعة مسودة مشروع بالتشاور مع وزارة المالية تنظيم ندوة مع جمعيات إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة قصد مناقشة وإغناء النص الصياغة النهائية بإشراك الأمانة العامة للحكومة الإحالة على مسطرة المصادقة	2013	تم أنجاز مسودة مشروع قانون وفق منهجية تشاركية مع المجتمع المدني ويتم الآن اغنائها وفق منهجية تشاركية قبل عرضها على مسطرة المصادقة.

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مراجعة القانون 14.05 المتعلق بشروط فتح مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتدبيرها	وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية	وزارة الداخلية	تشكيل لجنة من القطب الاجتماعي للمتابعة (تمت بتاريخ 04 مايو 2012)القيام بزيارات ميدانية (ابتدأت بتاريخ 13 يونيو 2012)دعوة جميع مندوبي التعاون الوطني والجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية لإبداء الرأي وتقديم ملاحظات بخصوص تطبيق القانون 14-05تنظيم لقاءات مع وزارة الداخلية للتشاور حول الإصلاحات والتعديلات التي يجب إدخالها على القانون 14-05تجميع الملاحظات والمقترحاتتنظيم ندوة مع الجمعيات المسيرة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية لمدارسة حصيلة المشاوراتالصياغة النهائية بالتشاور مع الأمانة العامة للحكومةالإحالة على مسطرة المصادقة	2013	

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون متعلق بتنظيم تدخلات الإسعاف الاجتماعي في حالة الكوارث والتقلبات المناخية القاسية	وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية	وزارة الصحة وزارة الداخلية وزارة التجهيز و النقل الدرك الملكي	إرسال مسودة المشروع إلى القطاعات المعنية قصد مدارستها عقد لقاءات ما بين وزارية للمدارسة صياغة مشروع القانون على ضوء المدارسة وجلسات التشاور بمشاركة الأمانة العامة للحكومة إحالة المشروع على مسطرة المصادقة	2013	مسودة المشروع الأولية جاهزة
مشروع قانون لمحاربة التسول	وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية	وزارة العدل و الحرياتوزارة الداخلية	تحيين البحث الوطني حول "التسول" (أنجز سنة 2007) واستثمار نتائجهإعداد مسودة أولية للمشروع من قبل الوزارةالقيام بمشاورات مع وزارة الداخليةإحداث لجنة مشتركة مع وزارة العدل و الحريات و الداخلية لإعداد مسودة المشروع النهائيةصياغة مشروع القانون بمشاركة الأمانة العامة للحكومةإحالة المشروع على مسطرة المصادقة	2014	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يلزم بإعداد دراسة الأثر الاجتماعي للسياسات العمومية قبل اعتمادها	وزارة التضامن و المرأة و الأسرة و التنمية الاجتماعية	وزارة الاقتصاد و المالية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة و الحكامة	إعداد أرضية أولية للمشروع تشكيل لجنة مشتركة مع القطاعات المعنية الصياغة النهائية بمشاركة الأمانة العامة للحكومة إحالة المشروع على مسطرة المصادقة	2015	
الميثاق الوطني لحماية التراث الثقافي والطبيعي.	وزارة الثقافة	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة . وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة وزارة السياحة وزارة الداخلية	يتم إعداد القانون في إطار مقاربة تشاركية مع مختلف المؤسسات العمومية المعنية والمنظمات غير الحكومية والمكتب المقيم لمنظمة الأمم المتحدة للثقافة والعلوم UNESCO.	شتنبر 2012.	المشروع الأول في طور الإعداد لدى الوزارة.
إعادة النظر في القانون 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات.	وزارة الثقافة		يتم إعداد القانون في إطار مقاربة تشاركية مع مختلف المؤسسات العمومية والمنظمات غير الحكومية المعنية.	2013	مسودة المشروع في طور الإعداد لدى الوزارة.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يتعلق بمنظومة الكنوز الحية.	وزارة الثقافة	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة. وزارة السياحة. وزارة الداخلية. وزارة الصناعة التقليدية	مقاربة تشاركية سيشرع في إعداده بعد المصادقة على القانون المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات	2013	المشروع الأول في طور الإعداد لدى الوزارة.
مراجعة الظهير المحدث للمسرح الوطني محمد الخامس.	وزارة الثقافة	مؤسسة مسرح محمد الخامس	مقاربة تشاركية	نهاية 2012.	
تحضير مقتضيات قانونية لتقنين التعليم عن بعد	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	الأمانة العامة للحكومة	استطلاع رأي اللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي	2013	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
تحضير مشروع قانون بإحداث وكالة وطنية للإعلام والتوجيه	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	وزارة التربية الوطنية وزارة الاقتصاد والمالية الأمانة العامة للحكومة	تفعيل أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي إعداد مشروع قانون بإحداث الوكالة الطنية للإعلام والتوجيه عرض مشروع المرسوم بتنسيق مع القطاعات الحكومية المكلفة بالتربية الوطنية و الاقتصاد المالية والأمانة العامة للحكومة	2013	تجاوز عدم التنسيق فيما يخص توفير المعلومة عدم حصر مفهوم التوجية في مصالح التوجيه والتخطيط بقطاعات التعليم والتكوين إحداث مؤسسة تسعى إلى حصول المرتفقين على معلومات كافية ودقيقة في وقت وجيز
مراجعة القانون رقم 01.0 المتعلق بتنظيم التعليم العالي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر	الامانة العامة للحكومة	مقاربة تشاركية	2013	مواكبة التطورات التي شهدها التعليم العالي بعد 12 سنة من صدور القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي
تعديل الفصول 218 و 218-1 و 218-2 من مجموعة القانون الجنائي من أجل الوصول إلى تعريف جريمة تمويل الإرهاب و المنظمة الإرهابية طبقا لتوصيات مجموعة (GAFI).	وحدة المعلومات المالية	وزارة العدل و الحريات	الملائمة مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية	2012	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
وضع إطار قانوني يمكن من إيجاد الآليات اللازمة لتطبيق القرارات الأممية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي.	وحدة المعلومات المالية	وزارة العدل و الحريات وزارة الشؤون الخارجية و التعاون.	الملائمة مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية	2012	
تعديل المدونة العامة للضرائب في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2012	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	وزارة الإقتصاد والمالية	تم إقتراح تعديل بعض مواد المدونة العامة للضرائب لتحقيق الحياد الضريبي لعملية جمع المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والمكتب الوطني للكهرباء المنصوص عليها في القانون رقم 09-40، من طرف الوزارة	2015-2012	لم يتم إدراج هذا التعديل في مشروع قانون المالية لسنة 2012. في المقابل ستتحمل الدولة الكلفة الضريبية المقدرة ب 4,7 مليار درهم على شكل مساهمات موزعة على أربع سنوات في قانون المالية
قانون إعادة تنظيم قطاع الكهرباء من أجل تبسيط واتساق الإطار التشريعي والتنظيمي	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	وزارة الإقتصاد والمالية، وزارة الشؤون العامة والحكامة، وزارة الداخلية	في إطار الدراسة المتعلقة بتفعيل المخطط الوطني لتقنين قطاع الكهرباء سيتم إعداد مشروع قانون لإعادة تنظيم قطاع الكهرباءتم إعداد الشروط المرجعية للدراسة المتعلقة بمصاحبة الوزارة لتفعيل المخطط الوطني لتقنين قطاع الكهرباء. وقريبا، سيتم الإعلان عن طلب العروض لإنجاز هذه الدراسة	2014	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع القانون يتعلق بالسلامة والأمن النوويين والإشعاعيين وبإحداث الوكالة المكلفة بمراقبتهما	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	وزارة الصحة (هيأة الأمن الإشعاعي)	تم إعداد هذا المشروع من طرف لجنة وطنية مصغرة تحت إشراف قطاع الطاقة والمعادن بتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية و الأمانة العامة للحكومة	2012 الدورة الخريفية	تحيين واستكمال الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بمجال الاستعمال السلمي للتقنيات النووية.
قانون الغاز الطبيعي	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	وزارة الداخلية، والقطاعات الوزارية المعنية	تم إعداد الصيغة الأولية من طرف لجنة خاصة على مستوى قطاع الطاقة والمعادن يجري الآن تحليل الملاحظات التي توصلت بها الوزارة من طرف الفاعلين الاقتصاديين والصناعيين وذلك بهدف اعداد النسخة النهائية لمشروع القانون الغازي من اجل طرحها للنقاش مع القطاعات الوزارية المعنية قبل إرساله للأمانة العامة للحكومة	2013	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يتعلق بالمناجم	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	وزارة الداخلية، وزارة التجهيز والنقل، والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	ستتم دراسة التوصيات والمقترحات الخاصة بهذا المشروع التي ستنبثق عن الدراسة المتعلقة باستراتيجية القطاع المعدني الوطنيإرسال الصيغة النهائية إلى الأمانة العامة للحكومة بعد استشارة المهنيين في القطاع حول التعديلات	2012	إعادة برمجة المشروع في مسطرة المصادقة
مشروع قانون يتعلق بالرسوم الخاصة بالرخص المنجمية	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	وزارة الإقتصاد والمالية	سيتم تحديد مبالغ الرسوم على أساس النفقات المخصصة لتدبير الرخص المنجمية على الصعيد الوطني	2013	سيتم ادراج هذا الاجراء في مشروع قانون المالية 2013
مشروع قانون لتعديل ظهير فاتح دجنبر 1960 المؤسس للنظام المنجمي التقليدي	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	وزارة الاقتصاد والمالية، وزارة الداخلية	استشارة المهنيين حول المشروع التنسيق مع المصالح المختصة للقطاعات المعنية بالمشروع	2014	تم إدراج الاستغلال المنجمي التقليدي ضمن محاور الدراسة المتعلقة ببلورة إستراتيجية تنموية للقطاع المعدني والتي ستعطي رؤية واضحة لمصير هذا النشاط مما سيؤدي إلى وضع خطة عمل لإعادة هيكلته

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالات الضغط الغازي والبخاري	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	وزارة الداخلية، (الوقاية المدنية)	إسناد إعداد المشروعين إلى مكتب للدراسات عن طريق طلب العروض، استشارة المهنيين والقطاعات الأخرى المعنية، إرسال الصيغة النهائية إلى الأمانة العامة للحكومة	2014/2015	ان المشروع المتعلق بالات الضغط البخاري مرتبط بالشطر الثاني من هبة الاتحاد الأوروبي. اما المشروع المتعلق بالات الضغط الغازي فسيتم تمويله من ميزانية قطاع الطاقة و المعادن
مشروع قانون يتمم ويغير القانون رقم 255-72-1 بتاريخ 22 فبراير 1973 المتعلق باستيراد وتصدير وتصفية وتخزين وتوزيع الهيدروكاربورات	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة والصيد البحري (مصلحة قمع الغش)	اسناد اعداد المشروع الى مكتب للدراسات عن طريق طلب العروضاستشارة المهنيين والقطاعات الاخرى المعنيةارسال الصيغة النهائية الى الامانة العامة للحكومة	2013	مرتبط بتمويل الدراسة في إطار هبة الاتحاد الأوروبي

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
إعداد مشروع قانون يتعلق بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني والشهب الاصطناعية وكل المعدات التي تحتوي على مادة متفجرة وكذا نصوصه التطبيقية	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	اللجنة الوطنية للمتفجرات التي يترأسها قطاع الطاقة والمعادن، والمتكونة من وزارة الداخلية والقوات المسلحة الملكية والوقاية المدنية والمديرية العامة للامن الوطني و الدرك الملكي	اعداد صيغة اولية للمشروع من طرف قطاع الطاقة والمعادن بمعية صناع المواد المتفجرة اخضاع المشروع لراي وموافقة اللجنة الوطنية للمتفجرات ارسال الصيغة النهائية للمشروع الى الامانة العامة للحكومة	2014/2015	
مشروع قانون يتعلق بالتصريح بالمعطيات الإحصائية الطاقية بغرض تقييم الطلب المتوقع على الطاقة بالمغرب	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	المندوبية السامية للتخطيط، (مديرية الاحصاء)	التنسيق مع الفاعلين في القطاع استشارة المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال الاحصاءات الطاقية كالوكالة الدولية للطاقة بغية اعتماد المعايير الدولية لإنجاز هذه الاحصاءات استشارة خبراء مرصد الطاقة بفرنسا وخبراء وزارة الاقتصاد والتكنولوجيا بالمانيا وذلك في اطار برنامج التوامة مع هذه الوزارة	2013	سيعمل قطاع الطاقة والمعادن على ادخال تعديلات على مسودة هذا المشروع التي سيتم ارسالها الى الامانة العامة للحكومة وذلك لأخذ بجميع الملاحظات التي تم الإدلاء بها على هذه المسودة عين الاعتبار.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع القانون المتعلق بالمدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وزارة الاقتصاد والمالية	التنسيق مع المصالح المختصة للقطاعات المعنية بالمشروعالاستناد على مبادئ ومقتضيات القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي بالمغرب الانخراط في مشروع الإصلاح البيداغوجي الجديد الخاص بالتعليم العالي بالمغرب (نظام الإجازة -الماستر- الدكتوراة)	2012	تمت الموافقة على المشروع من طرف مجلس التنسيق واللجنة الوطنية لتنسيق التعليم العالي، المحدثين بموجب القانون رقم 01.00، في شهر يوليوز 2011 تمت إحالة المشروع على الأمانة العامة للحكومة لعرضه على مسطرة المصادقة
قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 95-10 المتعلق بالماء.	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	وزارة الفلاحة وزارة الداخلية وزارة التجارة والصناعة وزارةالصحة وزارةالمالية	بعد إنهاء الدراسة بواسطة صفقة عمومية سيتم الاتصال بالوزارات المعنية لاعداد المسودة الأولية لهذا المشروع	2015	نم إعداد الصيغة النهائية CPS وإحالتها على المراقب المالي
قانون حول سلامة السدود	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	وزارة الفلاحة وزارة الداخلية	بعد إعداد مسودة مشروع قانون مع خبير مختص في الميدان سيتم الاتصال بالوزارات المعنية لتدقيق المسودة الأولية لهذا المشروع	2014	تم إعداد دراسة أولية مع المدرسة الحسنية وسيتم إعداد دراسة مفصلة تساعد على اقتراح مشروع قانون مع خبير مختص في الميدان

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون إطار بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة.	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	كل القطاعات الوزارية المعنية	إعداد صيغة أولية وإرسالها للقطاعات الوزارية المعنية التي وافتنا بملاحظاتها واقتراحاتها	2012	المشروع جاهز للإرسال للأمانة العامة للحكومة
مشروع القانون المتعلق بالساحل.	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	التجهيز– المياه والغابات-الصيد البحري- الداخلية - الإسكان...	تم إعداده بتشاور مع القطاعات الوزارية المعنية تحت إشراف الأمانة العامة للحكومة	2012	تم إيداعه لدى الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 31 مايو 2012.
مشروع قانون رقم 23.12 يغير القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات و التخلص منها	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	الصناعة والتجارة	تم إعداده بتنسيق مع الأمانة العامة للحكومة ووزارة الإقتصاد والمالية ووزارة الصناعة و التجارة	2012	تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب بتاريخ 11 يونيو 2012 و من طرف مجلس المستشارين بتاريخ 17 يوليوز 2012.
مشروع قانون يتعلق بالمحافظة البيئية على التربة.	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	مجموعة من القطاعات الوزارية المعنية لاسيما الفلاحة و المياه و الغابات و الإسكان.....	تم إعداده في إطار فريق عمل مشترك يشمل جميع القطاعات الوزارية المعنية	2013	تم إعداد مشروع وهو الآن في طور التحيين.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يتعلق بحق العموم في الولوج إلى المعلومة البيئية والمشاركة في اتخاذ القرار في المجال البيئي.	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	تم إعداده في إطار فريق عمل يضم ممثلين عن قطاع البيئة والإتحاد الأوروبي	تم إعداده في إطار مشروع دعم الاتحاد الأوروبي في المجال القانوني	2013	تم إعداد مشروع وهو الآن في طور التحيين.
مشروع قانون يتعلق بالمراقبة البيئية.	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	القطاعات الوزارية المعني بتدبير الأوساط البيئية وخاصة القطاعات المكلفة بالماء والمياه و الغابات والجمارك والدرك الملكي	سيتم إعداده بناء على دراسة خاصة تنجز في الموضوع	2014	
مشروع قانون يتعلق بالضوضاء.	وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة	الشغل الصناعة و التجارة والنقلوالداخلية	سيتم إعداده بناء على دراسة خاصة تنجز في الموضوع	2015	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مراجعة الإطار القانوني للصيد بالمياه القارية.	المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	وزارة الفلاحة والصيد البحري وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة وزارة الداخلية وزارة الاقتصاد والمالية	دراسة وتحليل كل النصوص المتعلقة بالصيد وتربية الأسماك بالمياه القارية من أجل تحديد أوجه النقص والثغرات المتعلقة بتطبيقها؛ نهج مقاربة تشاركية مع جميع المتدخلين في القطاع خاصة جمعيات الصيد ومستأجري حق الصيد الرياضي والتجاري وكذا شركات تربية الأسماك بالمياه القارية؛ الاستئناس بالنماذج المعتمدة ببعض الدول في تدبير قطاع الصيد وتربية الأسماك بالمياه القارية من أجل الاستفادة من تجاربها.	2012	النص المزمع تعديله جاهز ستتم إحالته على الأمانة العامة للحكومة من أجل إحالته على القطاعات الأخرى المعنية لدراسته وعرض الصيغة النهائية على مجلس الحكومة.

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
إعداد مشروع قانون حول الأعمال الاجتماعية لموظفي قطاع المياه والغابات.	المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	وزارة الاقتصاد والمالية وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الادارة	تنظيم ورشات عمل مع مختلف الشركاء بالقطاع لإعداد مشروع القانون في إطار تشاركي وتوافقي؛ عرض مشروع القانون على كل من وزارة الوظيفة العمومية و تحديث الادارة ووزارة الاقتصاد والمالية؛ الاستئناس بالقوانين المعتمدة بقطاعات وزارية مماثلة.	2012	النص التشريعي في طور التحضير.
تعديل ظهير 20 شتنبر 1976 المتعلق بمساهمة السكان في تنمية الاقتصاد الغابوي لملائمة مقتضياته مع المبادئ المعتمدة في الدستور الجديد للمملكة والمتعلقة بالجهوية وإشراك المجتمع المدني والجمعيات المهنية في تدبير الغابات	المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر	وزارة الداخلية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وزارة الاقتصاد والمالية	دراسة وتحليل الظهير من أجل تحديد أوجه النقص والثغرات المتعلقة بتطبيقه؛ نهج مقاربة تشاركية مع جميع المتدخلين في قطاع الغابات وتوطيد التجارب الناجحة في مجال إشراك ذوي حقوق الانتفاع في المحافظة على الغابات وتثمين مواردها عبر التعاونيات والجمعيات الغابوية.	2012	النص التشريعي في طور التحضير.
قانون المراكز الاستشفائية الجامعية.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2012	التأشير من طرف الوزارات المعنية
منظومة إعلامية صحية وطنية.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2014	في طور الإعداد

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
الخريطة الصحية و المخططات الجهوية لعرض العلاجات.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2013	في طور الإعداد
إجراءات تشجيع الاستثمار في القطاع الصحي.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2014	في طور الإعداد
نظام الترخيص بإحداث المنشآت ذات التكنولوجيا العالية و التجهيزات البيوطبية الثقيلة	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2013	في طور الإعداد
النقل الصحي.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2013/2014	تم إعداد مشروع قانون في هذا الموضوع.
الصحة في الفترة المحيطة بالولادة	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2013	في طور الإعداد
سلامة المرضى	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2014	في طور الإعداد
حماية الأشخاص الذين يشاركون في الأبحاث البيوطبية.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2012	في مرحلة المصادقة
الإنجاب بالمساعدة الطبية.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2012/2013	المشروع قيد الدراسة من قبل لجنة فنية
التحاليل الجينية و تحاليل التحقق من هوية الأشخاص بواسطة البصمات الجينية.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2012/2013	جاهز وتمت الموافقة عليه من طرف المجلس العلمي الأعلى وسيحال على وزارة العدل لإبداء الرأي

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
حق المرضى في المعلومة المتعلقة بحالتهم الصحية.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2013	في طور الإعداد.
حماية المرضى المصابين بالأمراض العقلية.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2014/2015	لم يتم بعد إعداد مشروع قانون في هذا الموضوع.
مراجعة التشريع المتعلق بالتبرع بالأعضاء البشرية و أخذها و زرعها	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2012	قيد الدراسة من قبل المجلس الاستشاري لزرع الأعضاء
محاربة التدخين في الأماكن العمومية	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2014	مسودة جاهزة
الهيئة الوطنية للأطباء.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2012	تمت المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة بتاريخ 2012/02/23.
مزاولة المهن شبه الطبية.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2013	تم إعداده ودراسته مع الأمانة العامة للحكومة وسيحال على المنظمات المهنية لإبداء الرأي
مراجعة القانون رقم 10-94 المتعلق بمزاولة مهنة الطب.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2013/2014	المشروع منجز ويوجد في طور التشاور
مراجعة القانون المتعلق بمزاولة مهنة أطباء الأسنان.	وزارة الصحة	الهيئة الوطنية للأطباء	مقاربة تشاركية	2013-2014	في طور الإعداد
مراجعة مدونة أخلاقيات مهنة الطب.	وزارة الصحة	الهيئة الوطنية للأطباء	مقاربة تشاركية	2014/2015	من اختصاص الهيئة
مراجعة التشريع المتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة.	وزارة الصحة	الهيئة الوطنية للصيادلة.	مقاربة تشاركية	2014/2015	في طور الإعداد

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مزاولة مهنة نفساني	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2014/2015	مسودة المشروع ستعرض على المهنيين لاستطلاع الرأي
الصحة العامة و اليقظة و السلامة الصحية.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2014/2015	في طور الإعداد
الاحتراز	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2013	في طور الإعداد
المياه المخصصة للشرب	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2014	في طور الإعداد
المبدات المخصصة للاستعمال الصحي البشري	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2014	في طور الإعداد
المستلزمات الطبية.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2012/2013	جاهز
المواد السامة.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2015/2016	في طور الإنهاء.
العوامل الممرضة.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2013/2014	في طور الإعداد.
تسويق بدائل حليب الأم.	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2013/2014	في طور الإعداد
إحداث الرقم القافل لإنشاء الصيدليات	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2014	في طور الإعداد
إحداث حق الصيدلي في تغيير الوصفة الطبية	وزارة الصحة		مقاربة تشاركية	2015-2016	في طور الإعداد
مراجعة النصوص التشريعية و التنظيمية المتعلقة بنظام التغطية الصحية	وزارة الصحة	وزارة الداخلية وزارة الاقتصاد والمالية الهيآت المهنية	مقاربة تشاركية ستنجز النصوص اعتمادا على توصيات الدراسة التي توجد في طور الإنجاز	2015-2014	

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون يتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكتري للمحلات المعدة للسكنى أو للاستعمال المهني؛	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة			2012	
مشروع قانون بتغيير القانون رقم 44.00 المتعلق ببيع العقار في طور الإنجاز؛	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة			2012	
مشروع قانون يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء؛	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة			2012	
مشروع قانون بتغيير القانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير؛	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة			2012	
مشروع قانون بتغيير القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات؛	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة			2012	
مشروع قانون يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط؛	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة			2012	

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون معدل للقانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة			2012	
مراجعة القانون المتعلق بالمساهمة المباشرة لمستعملي مياه الري مع الأخذ بعين الاعتبار قدراتهم التمويلية؛	الفلاحة والصيد البحري	الاقتصاد و المالية و الداخلية	مقاربة تشاركية	2014	في طور الملائمة و الإعداد
مشروع قانون رقم 12-03 يتعلق بالهيئات بين المهنية للفلاحة والصيد البحري	الفلاحة والصيد البحري	الصناعة والتجارة الاقتصاد والمالية الداخلية	عقد اجتماعات تشاورية مع القطاعات الحكومية المعنية و مع مهنيي القطاع الفلاحي	2012	تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان وصدر بالجريدة الرسمية رقم 6067 (23 يوليوز 2012)
مشروع قانون رقم 12-04 يتعلق بالتجميع الفلاحي.	الفلاحة والصيد البحري		عقد اجتماعات تشاورية مع القطاعات الحكومية المعنية و مع مهنيي القطاع الفلاحي	2012	تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان وصدر بالجريدة الرسمية رقم 6067 (23 يوليوز 2012)
مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة المستشار الفلاحي	الفلاحة والصيد البحري		مقاربة تشاركية	السداسي الثاني من 2012	تم إحالته على الامانة العامة للحكومة بتاريخ 2012/05/04
مشروع قانون يتعلق بتحديد التدابير المتعلقة بالصحة الحيوانية و المراقبة والتفتيش البيطري	الفلاحة والصيد البحري		الشراكة مع الاتحاد الأوربي	السداسي الثاني 2012	في طور الإعداد
مشروع القانون المتعلق بالمراقبة الصحية للنباتات عند الحدود وداخل البلاد	الفلاحة والصيد البحري		الشراكة مع الاتحاد الأوربي	2014	في طور الإعداد

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون رقم 12-39 يتعلق بالإنتاج البيولوجي للمنتجات الفلاحية والمائية	الفلاحة والصيد البحري		مقاربة تشاركية	2012	تم إحالته على البرلمان (مجلس النواب) في طور الدراسة بمجلس النواب (لجنة القطاعات الانتاجية)
مشروع قانون رقم 12-58 يقضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية.	الفلاحة والصيد البحري		مقاربة تشاركية	2012	تم إحالته على البرلمان (مجلس النواب) في طور الدراسة بمجلس النواب (لجنة القطاعات الانتاجية)
مشروع قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 86-31 المتعلق باحدات المؤسسة المستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات	الفلاحة والصيد البحري		مقاربة تشاركية	2012	تم إحالته على الأمانة العامة للحكومة بتاريخ 2012/04/20
مشروع قانون رقم 12-06 يقضي بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري- قطاع الفلاحة.	الفلاحة والصيد البحري		مقاربة تشاركية	2012	تم إحالته على البرلمان (مجلس المستشارين)
مشروع قانون رقم 12-57 يغير ويتمم ظهير 09 رمضان 1331 (13 غشت 1913) المتعلق بالتحفيظ العقاري.	الفلاحة والصيد البحري		مقاربة تشاركية	2012	تم إحالته على البرلمان (مجلس النواب)

مسودة

النص التشريعي	الجهة المعنية أساسا	القطاعات الأخرى	الخطوط العريضة للمنهجية المتبعة في الإعداد	الآجال المرتقبة لإعداد المشروع	ملاحظات
مشروع قانون رقم 12-15 يتعلق بالوقاية ومحاربة الصيد غير القانوني وغير المصرح به وغير المنظم ويغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 255-73-1 الصادر في 27 شوال 1393 (23 نونبر 1973) المتعلق بالصيد البحري	قطاع الصيد البحري	وزارة العدل وزارة الاقتصاد والمالية غرف الصيد البحري	استشارة غرف الصيد البحري طبقا للمادة 23 من القانون رقم 4-97 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف الصيد البحري	2013 الاسدس الاول	احيل على الامانة العامة للحكومة 06 يوليوز 2012
مشروع قانون رقم 46-12بتغيير و تتميم الظهير الشريف بتاريخ 28 من جمادى الثانية 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية.	قطاع الصيد البحري	غرف الصيد البحري	استشارة غرف الصيد البحري طبقا للمادة 23 من القانون رقم 4-97 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف الصيد البحري	2013 الاسدس الاول	احيل على الامانة العامة للحكومة 23 مارس 2012
مشروع قانون بتتميم و تغيير الظهير الشريف رقم 1-69-45 يتعلق بإحداث المكتب الوطني للصيد كما تم تتميمه و تغييره.	قطاع الصيد البحري		استشارة مع المديريات التقنية	2012 الاسدس الثاني	احيل على الامانة العامة للحكومة 26 يونيو 2012

مسودة

الخلاصة

يتضح مما سبق أنه، وإن كان دائما للعمل التشريعي أهمية كبيرة في عمل الحكومة، فهو يكتسي بعدا خاصا بالنسبة للحكومة الحالية ويشكل، إلى جانب التنمية الاقتصادية، مركز ثقل في برنامج عملها، ليس فقط بالنظر إلى العدد الهائل للنصوص التي يجب على الحكومة إعدادها وفق جدولة زمنية محددة، ولكن اعتبارا على وجه الخصوص لأهمية هذه النصوص.

إذ أن هذه القوانين ستؤسس لفترة مهمة من تاريخ المغرب الحديث، وسترسم معالم مستقبل الحقوق والحريات والحكامة والتنمية لبلادنا، اعتبارا لكونها تشكل الأداة الرئيسية للتنزيل الديموقراطي والتشاركي للدستور.

لذلك، فإن إنجاح هذا الورش الوطني الهام يتطلب من الحكومة تعبئة خاصة لاحترام البرمجة الزمنية المعتمدة للمخطط، والمنهجية التشاركية المسطرة لإعداد مشاريع القوانين، ومن المؤسسة التشريعية تسريع وتيرة العمل التشريعي وعقلنته.

كما يجدر التذكير ختاما أن هذه الآلية (البرمجة التشريعية) ماهي إلا لبنة أولى في مسلسل إصلاح المنظومة والسياسة التشريعيتين، إذ سيتم في الأشهر المقبلة إطلاق برنامج شامل لتعميق النقاش والخروج بمخطط عمل يهدف إلى تأهيل السياسة التشريعية والرفع من أداء المنظومة التشريعية الوطنية خاصة على مستوى تقنيات إعداد النصوص من طرف المصالح الإدارية المختصة.

والله ولي التوفيق.